سياسة تركيا اتجاه الاتحاد الأوربي الأهداف والنتائج حتى عام ٢٠٠٢ م

م.د هدى جمعة زياد الظالمي

الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : hdyjmt36@gmail.com

الكلمات المفتاحية : سياسة تركيا– الاتحاد الأوروبي– الأهداف– النتائج– العلاقات التركية الأوروبي–التطورات حتى عام ٢٠٠٢– التكامل الأوروبي– السياسة الخارجية التركية

كيفية اقتباس البحث

الظالمي ، هدى جمعة زياد، سياسة تركيا اتجاه الاتحاد الأوربي الأهداف والنتائج حتى عام ٢٠٠٢ م، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٢.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Turkey's Policy Towards the European Union: Objectives and Outcomes Until 2002

Dr. Huda Jumaa Ziad Al-Thalmi
Al-Mustansiriya University / College of Education / Department of History

Keywords: Turkey's Policy - European Union - Objectives - Outcomes - Turkish-European Relations - Developments up to 2002 - European Integration - Turkish Foreign Policy

How To Cite This Article
Al-Thalmi , Huda Jumaa Ziad, Turkey's Policy Towards the European Union: Objectives and Outcomes Until 2002, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2025,Volume:15,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Turkey sought to integrate into the West, which sometimes required coercive measures to eliminate opposing symbols. Successive Turkish governments worked to build administrative, political, and economic institutions inspired by Western models and provided the necessary commitments to military alliances. Turkey joined NATO in April 1952, the Baghdad Pact in 1955, and CENTO in 1959, and was among the first countries to recognize Israel in 1949. In June 1959, Turkey applied to join the European Economic Community and succeeded in signing the Ankara Agreement for economic partnership with Europe in 1963. Europe encouraged Turkey to take further steps toward membership and placed significant security importance on Turkey during the Cold War, given its geographical proximity to the former Soviet Union. Turkey took a series

of legal, economic, and political steps to enhance its European identity, considering that it has an extension in Europe that justifies this identity. EU membership became a strategic option for Turkey, as the Turkish elite believed that meeting the economic and democratic membership criteria was achievable over time. Turkey applied for full membership in 1987, but its application was rejected. Nevertheless, Europe did not completely close the door on membership, and Turkey continued to seek to strengthen its relations with European capitals. The European policy toward Turkey aimed to push it closer to membership standards while attempting to distance itself from Arab and Islamic countries. In 1995, Turkey succeeded in signing a customs union agreement with the EU, aimed at eliminating customs restrictions. Some Islamic circles in Turkey, such as the dissolved Welfare Party, viewed this agreement as a means to support secular parties in the December 1995 elections. In the same year, Turkey made amendments to laws related to human rights, such as allowing workers to participate in politics and lowering the voting age. However, these steps were considered insufficient by the EU, and Brussels' negative decision in December 1997 regarding Turkey's membership came as a shock to governmental entities, especially after Cyprus's membership application was accepted. Turkey responded angrily to Brussels' decision, with several Turkish leaders accusing the EU of becoming a "Christian club." In contrast, European statements toward Turkey became more severe, pointing to cultural differences, disputes with Greece, and a lack of democracy. However, integration between the two sides could be realized if Turkey continued its internal and external reforms, and if the EU retracted some of its reservations.

الملخص :

سعت تركيا إلى الاندماج في الغرب، مما تطلب اتخاذ إجراءات قسرية أحيانًا للتخلص من الرموز المعارضة. عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء مؤسسات إدارية وسياسية واقتصادية مستوحاة من النماذج الغربية، ووفرت الالتزامات اللازمة تجاه الأحلاف العسكرية. انضمت تركيا إلى حلف الأطلسي في أبريل ١٩٥٢، وحلف بغداد في ١٩٥٥، والسنتو في ١٩٥٩، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل في عام ١٩٤٩ ،وفي يونيو ١٩٥٩، تقدمت تركيا بطلب للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وتمكنت في ١٩٦٣ من توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا. شجعت أوروبا تركيا على اتخاذ خطوات إضافية نحو العضوية، وعطت أهمية أمنية كبيرة لتركيا خلال فترة الحرب الباردة، نظرًا لموقعها الجغرافي

القريب من الاتحاد السوفياتي السابق، اذ اتخذت تركيا مجموعة من الخطوات القانونية والاقتصادية والسياسية لتعزيز هويتها الأوروبية، حيث اعتبرت أن لها امتدادًا في أوروبا يبرر هذه الهوية. وقد أصبحت عضوية الاتحاد الأوروبي خيارًا استراتيجيًا لتركيا، حيث اعتقدت النخبة التركية أن تحقيق شروط العضوية الاقتصادية والديمقراطية ممكن مع مرور الوقت. تقدمت تركيا بطلب للعضوية الكاملة في ١٩٨٧، لكن طلبها قوبل بالرفض ، وعلى الرغم من ذلك، لم تغلق أوروبا باب العضوية نهائيًا، واستمرت تركيا في السعي لتوثيق علاقاتها مع العواصم الأوروبية. كانت السياسة الأوروبية تجاه تركيا تهدف إلى دفعها للاقترب من معايير العضوية، مع محاولة الابتعاد عن الدول العربية والإسلامية. اذ نجحت تركيا في ١٩٩٥ بتوقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى إلغاء القيود الجمركية. اعتبرت بعض الأوساط الإسلامية في تركيا، مثل حزب الرفاه المنحل، أن هذه الاتفاقية جاءت كوسيلة لدعم الأحزاب العلمانية في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ ، وفي نفس العام، أجرت تركيا تعديلات على القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل السماح للعمال بالمشاركة في السياسة وخفض سن الانتخاب. ومع ذلك، لم تكن هذه الخطوات كافية في نظر الاتحاد الأوروبي، حيث جاء قرار بروكسل السلبي في ديسمبر ١٩٩٧ بشأن عضوية تركيا كصدمة للجهات الحكومية، خاصة بعد قبول طلب العضوية من قبرص فردت تركيا بغضب على قرار بروكسل، حيث اتهم عدد من القادة الأتراك الاتحاد الأوروبي بأنه تحول إلى "نادي مسيحي". في المقابل، ازدادت حدة التصريحات الأوروبية تجاه تركيا، مشيرة إلى الاختلافات الثقافية والنزاعات مع اليونان ونقص الديمقراطية. ومع ذلك، قد يتحقق اندماج بين الجانبين إذا تمكنت تركيا من مواصلة الإصلاحات الداخلية والخارجية، وتراجع الاتحاد الأوروبي عن بعض تحفظاته.

المقدمة

تعد العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي فريدة من نوعها، حيث تمتاز بعمق تاريخي متجذر وما زالت محط جدل بين دول الاتحاد. بدأ موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٥٩ عندما قدمت طلبًا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، المعروفة حاليًا بالاتحاد الأوروبي. في عام ١٩٨٧، تقدمت تركيا بطلب للحصول على عضوية كاملة، وفي قمة هلسنكي عام ١٩٩٩، تم إعلان تركيا كدولة مرشحة للتفاوض بشأن انضمامها. يعتبر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف سياستها الخارجية، حيث اتبعت تركيا سياسة خارجية ديناميكية في منطقة تشهد تغييرات عالمية. ومن خلال متابعة مسار السياسة الخارجية التركية،

يتضح وجود تغيير جوهري مقارنةً بفترة الحرب الباردة، حيث كانت تركيا تُعتبر حاجزًا ضد التوسع السوفيتي. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، انفتحت أمام تركيا آفاق جديدة. ، عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط ... وقد تم تقسيم البحث الى مقدمة و اربعة مباحث وخاتمة فاستعرض المبحث الأول منظمة الاتحاد الأوربي و نبذة عن نشأة الاتحاد الأوربي ومرورا بمعاهدة ماسترخت وتحول الجماعة الأوربية إلى اتحاد الأوربي وكذلك استعرضنا فيه اهم مؤسسات وهيكلية الاتحاد الأوروبي اما المبحث الثاني فكان مخصص لعلاقة علاقة تركيا بمنظمة الاتحاد الاوربي وكذلك ماهي الدوافع التي ادت بمحاولة تركيا تقديم طلبها للانضمام للاتحاد الأوربي وذلك حدث عبر مراحل فاتت مرحلة الأولية لانضمام تركيا للمجوعة الأوربية و اتفاقية انقرة ١٩٦٣م ، اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة سياسة تركيا اتجاه المجموعة الاوربية للمدة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠ موالعمل على تسليط الضوء على جهود انضمام تركيا الى المجموعة الأوربية بعد انقلاب عام ١٩٨٠ ، وعرض سياسية اوزرال فيما يخص انضمام تركيا الى المجموعة الأوربية واخيرا كان المبحث الرابع يتناول السياسة التركية اتجاه المجموعة الأوربية للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢م واحداث قمة لوكسبورغ عام ١٩٩٧ وكذلك دراسة لتطور العلاقات التركية – الأوروبية بين ٢٠٠٢–٢٠٠٥ وتكمن أهمية الدراسة من أنها تعتبر واحدة من الدراسات التي تتناول موضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وما اثارته تتضمن إشكاليات السياسة الخارجية التركية لتحقيق هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات. وقد لاحظت الباحثة، من خلال مراجعة الأدبيات المتاحة، أن هناك قصورًا في تحليل الأسباب التي حالت دون انضمام تركيا، سواء كانت تتعلق بنقص في السياسة التركية أو بتعمد من الجانب الأوروبي. على الرغم من أن الدراسة تهدف إلى معالجة جوانب عدة تتعلق بموضوع انضمام تركيا، إلا أن هناك زوايا أخرى تستحق الاستكشاف والمراجعة. يأمل الباحث أن يُحفز هذا العمل باحثين آخرين لتغطية تلك الجوانب في دراساتهم المستقبلية.، واعتمدت الدراسة على بعض من الوثائق المنشورة باللغة التركية وكذلك عدد من المراجع باللغة العربية ومنها ومحمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ١٩٩٨ محمد نور الدين، " تركية منذ الزمن المتحوّل، قلق الهوية وصراع الخيارات" مطبعة رياض الريس للكتب والنشر، لبنان بيروت، ١٩٩٧ . وكذلك بعض المراجع باللغة التركية ايضاً مما ساهمت بشكل كبير في اثراء موضوع البحث ، وفي الختام ادعوا من الله انه قد وفقت في تقديم ما يخدم هذه الدراسة بالرغم من الصعوبات جمة في سبيل الحصول على المصادر بسبب انتشار جائحة الوباء العالمي ..

وختاماً أتمنى ان ينال هذا الجهد رضا وقبول استاذ المادة المحترم أ. د خالد عبد الرزاق عبد الوهاب) ومن الله التوفيق والسداد.

المبحث الأول

منظمة الاتحاد الاوربي

اولا : نبذة عن نشأة الاتحاد الأوربي :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدت الدول الأوروبية منهكة ومدمرة، تعاني من فوارق اجتماعية واقتصاد متداعٍ. كان هناك رغبة قوية في تشكيل تعاون عبر مؤسسات تقنية واقتصادية لتحقيق السلام واستعادة الاستقرار. في هذا السياق، قدم وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان (١٨٨٦-١٩٦٣) اقتراحًا لتشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم كوسيلة لتفادي حدوث نزاعات إضافية بين فرنسا وألمانيا، حيث اعتمد شومان شعارًا مؤثرًا في هذا السياق. هو "لن نجعل من الحرب أمرًا غير وارد فحسب، بل نجعلها غير ممكنة ماديًا" (make war not only unthinkable but materially impossible). لاقى الاقتراح تأييدًا من ست دول أوروبية هي: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ، بهدف تنظيم إنتاجها الصناعي تحت سلطة مركزية ، فتبلور هذا الاقتراح بتوقيع معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في ١٨ أبريل ١٩٥١. أبرز مبادئ المعاهدة شملت إزالة العوائق والحدود التي تعترض تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة عليها ، وتطبيق سياسة موحدة مع الدول التي بقيت خارج المجموعة، فضلاً عن ضمان حرية حركة العمالة بين الدول الأعضاء [١].

بعد نجاح المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في تحقيق أهدافها، بدأ البعض يتطلع نحو إنشاء أوروبا اتحادية. تم اقتراح اتحادين جديدين: الجماعة الدفاعية الأوروبية والجماعة السياسية الأوروبية. بينما وضعت الجمعية العامة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، المعاهدة المتعلقة بالجماعة الدفاعية. ، قوبل اتحاد الدفاع المقترح برفض البرلمان الفرنسي احتجاجًا على ذلك، استقال رئيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، جان مونيه (١٨٨٨-١٩٧٩)، وبدأ العمل على إنشاء مجتمعات بديلة ترتكز على التكامل الاقتصادي بدلًا من التكامل السياسي. كان الهدف هو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية كخطوة أولى نحو بناء اتحاد أوروبي أقوى في المستقبل [٢].

تحقيقًا لهذا الهدف، أوكلت مهمة إعداد تقرير حول فكرة الاتحاد الجمركي إلى بول هنري سباك (١٨٩٩-١٩٧٢) بعد مؤتمر ميسينا عام ١٩٥٥. أصبح هذا التقرير، المعروف بتقرير

سباك، العنصر الأساسي في المفاوضات الحكومية الدولية التي أُقيمت في مركز فال دوشيس للمؤتمرات عام ١٩٥٦.انتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧، التي أنشأت في نفس العام، توصلت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتفاق لإنشاء جماعة ثالثة، وهي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم – Euratom)، التي بدأت نشاطها أيضًا في عام ١٩٥٧، إلى جانب الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، ومع مرور الوقت، أصبح يطلق على المجموعتين اسم السوق الأوروبية المشتركة ؛ اما في عام ١٩٦٥، تم دمج المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في تشكيل نظام إداري موحد باسم الجماعة الأوروبية. خلال الستينيات، حققت عملية التكامل تقدمًا كبيرًا من خلال تنفيذ الاتحاد الجمركي، والتوقيع على معاهدة وحدت الأجهزة التنفيذية للجماعات الثلاث، وأرست مبدأ وحدة الميزانية ، كما تم رفع الجمارك الداخلية بين الدول، وتطبيق تعرفة جمركية مشتركة تجاه دول العالم الثالث. في عام ١٩٧٢، لتعزيز التنسيق بين سياسات إدارة التبادل في البلدان الأوروبية وضمان الاستقرار، تم تحديد هامش تقلب لإنقاذ آلية الأسعار لدعم السياسة الزراعية المشتركة، مما أدى إلى تشكيل ما يُعرف بـ "الثعبان النقدي" ، وفي عام ١٩٧٩، تحول الثعبان النقدي إلى اتفاق فعلي للتحويل، وأصبح يُعرف باسم النظام النقدي الأوروبي. في نفس العام، تم انتخاب البرلمان الأوروبي للمرة الأولى من خلال الاقتراع العام. كما شهد عام ١٩٧٣ أول توسع للجماعة الأوروبية، مما ساهم في تعزيز التعاون الأوروبي وتوسيع نطاقه. [٣].

بانضمام المملكة المتحدة والدنمارك، ثم اليونان في عام ١٩٨١، وإسبانيا والبرتغال في عام ١٩٨٦، تلاها أيرلندا في عام ١٩٩٣، ثم السويد وفنلندا والنمسا في عام ١٩٩٥، تم تعزيز التكامل الأوروبي بشكل ملحوظ. في فبراير ١٩٨٤، تم إقرار مشروع المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، الذي حظي بدعم شخصيات بارزة مثل ألتيرو سبينيلي، والذي اعتُبر بمثابة المسودة الأولى للدستور الأوروبي، وتمت الموافقة عليه بأغلبية كبيرة في البرلمان. في عام ١٩٨٥، تم توقيع اتفاقية شنغن من قبل ألمانيا وفرنسا ودول البنلوكس، بهدف تسهيل إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية، مما ساعد على تجاوز العقبات التي كانت تعيق تعزيز حرية حركة الأشخاص والتعاون القضائي ضمن الإطار المؤسساتي للجماعة الأوروبية. وفي ديسمبر من نفس العام، قرر المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ تعديل معاهدة روما، مما منح دفعة جديدة لعملية التكامل الأوروبي من خلال إنشاء القانون الأوروبي الموحد، الذي وُقع في لاهاي في فبراير ١٩٨٦. بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسساتية الهامة، ساهم القانون الأوروبي الموحد في

استمرار المسار نحو استكمال السوق الموحدة، لتحقيق الأهداف التي حددها الميثاق الواحد في عام ١٩٨٧ بحلول عام ١٩٩٢ ، قدم جاك ديلور، كرئيس للمفوضية الأوروبية، برنامجًا طموحًا يتضمن تشريعات وإجراءات تهدف إلى إزالة العقبات المتبقية أمام حرية حركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال والخدمات. وقد أسهم إنشاء الفضاء الاقتصادي الموحد في تمهيد الطريق لإدخال العملة الموحدة لاحقًا. من الشروط الأساسية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تتقدم الدول الأوروبية بطلب العضوية، وأن تكون قادرة على تحمل الالتزامات السياسية والاقتصادية المرتبطة بها، بالإضافة إلى استعدادها لتطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي. كما يتعين على الدولة الراغبة في العضوية الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. (٤).

معاهدة ماستريخت وتحول الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي

أدت التغيرات الجذرية التي شهدتها الساحة الدولية في أواخر الثمانينيات، مثل انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي، إلى تعزيز التقارب بين الدول الأوروبية في شرق وغرب القارة. في عام ١٩٩٠، بدأت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية خطواتها نحو تحقيق العملة الموحدة وإرساء النظام المؤسسي الحالي. وقد دخلت المرحلة الأولى من الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيز التنفيذ في ذلك العام، بالتزامن مع انطلاق مؤتمر روما الأوروبية والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالاتحاد الاقتصادي والنقدي والسياسي، مما أدى إلى توقيع معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢. تحولت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، مما أطلق مرحلة جديدة نحو تعزيز الوحدة بين شعوب أوروبا مع التركيز على اتخاذ القرارات بالقرب من المواطنين. تُعتبر معاهدة ماستريخت نقطة تحول حقيقية في مسيرة التكامل الأوروبي، حيث تم تغيير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية، التي أصبحت الركيزة الأساسية للاتحاد الأوروبي. كما أدخلت المعاهدة سياسات جديدة للتعاون في مجالات السياسة الخارجية والأمن، حيث اتجه الأوروبيون نحو حماية البيئة وتنفيذ إجراءات مشتركة في مجالي الأمن والدفاع. في عام ١٩٩٥، شهدت العائلة الأوروبية توسعًا بانضمام النمسا وفنلندا والسويد. ومع معاهدتي أمستردام ونيس، حقق الاتحاد خطوات هامة أخرى إلى الأمام، حيث تم دمج اتفاقية شنغن في الإطار التشريعي للاتحاد، مما ساهم في إنشاء المفوضية الأوروبية، والمجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي..

أعطت هذه المعاهدات دفعة جديدة للتعاون بين قوات الشرطة في مجالات العدالة والدفاع، وساهمت في تعزيز التعاون بين مجموعات صغيرة من دول الاتحاد الأوروبي. خلال الفترة من

٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، انضمت إلى الاتحاد دول مثل المجر، بولندا، جمهورية التشيك، إستونيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، مالطا، قبرص الجنوبية، رومانيا، وبلغاريا. (٥)

ثانياً : مؤسسات وهيكلية الاتحاد الأوربي :

أنشأ الاتحاد الأوروبي هياكل أساسية لإدارة شؤونه، ومن أبرزها:

برلمان الاتحاد الأوروبي :يُعَدّ أحد أهم مؤسسات الاتحاد، حيث يضم ٦٢٦ عضوًا يمثلون نحو ٣٧٥ مليون مواطن من ١٥ دولة عضو. تم تأسيس مفهوم البرلمان الأوروبي بموجب معاهدة روما عام ١٩٥٧. أُجريت أول انتخابات برلمانية أوروبية مباشرة في يونيو ١٩٧٩، بعد ٣٤ عامًا من نهاية الحرب العالمية الثانية، مما كان بمثابة إعلان قوي عن المصالحة الأوروبية. يستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الاقتراع العام المباشر، حيث يقوم مواطنو الدول الأعضاء بانتخاب ممثليهم لمدة خمس سنوات.زادت قوة البرلمان الأوروبي مع المعاهدات الأوروبية اللاحقة، خصوصًا معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ ومعاهدة أمستردام عام ١٩٩٧، مما جعل البرلمان مؤسسة تشريعية تؤدي دورًا مشابهًا لدور البرلمانات الوطنية. ومن أبرز مهامه:

يشترك البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية، بما في ذلك التصديق على القوانين الأوروبية مثل التوجيهات والتعليمات والقرارات. يساهم دور البرلمان في العملية التشريعية في منح شرعية ديمقراطية للقوانين المعتمدة. كما يتعاون البرلمان مع مجلس الاتحاد الأوروبي في الشؤون المالية والميزانية، حيث يمكنه إجراء تغييرات على الإنفاق العام للاتحاد ليمنح البرلمان الموافقة النهائية على الميزانية، بالإضافة إلى إشرافه على أنشطة مجلس الاتحاد الأوروبي، حيث يصادق على ترشيحات المفوضين ويملك حق سحب الثقة من المجلس. كما يقوم البرلمان بممارسة إشراف سياسي على جميع مؤسسات الاتحاد.. (٦).

– **المفوضية الأوروبية** : تُعتبر المفوضية الجهاز التنفيذي الذي يركز على حماية المصالح العامة للاتحاد الأوروبي. تقوم الدول الأعضاء بتعيين رئيس المفوضية وأعضائها، ولكن يتطلب ذلك موافقة البرلمان الأوروبي. تُعد المفوضية القوة المحركة في نظام المؤسسات الأوروبية، حيث تشمل أبرز مهامها تنفيذ التشريعات التي يصدرها البرلمان والمجلس الأوروبي، بما في ذلك التوجيهات والتعليمات والقرارات. كما تتولى المفوضية مسؤولية الإشراف على الميزانية والبرامج المعتمدة من البرلمان، بالإضافة إلى مراقبة الاتفاقيات والمعاهدات بالتعاون مع محكمة العدل لضمان التطبيق الفعّال. تمثل المفوضية الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية وتقوم بالتفاوض نيابة عنه في الاتفاقيات الدولية، خاصة في مجالات التجارة والتعاون..

– مجلس الاتحاد الأوروبي هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات داخل الاتحاد، ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء على مستوى الوزراء. يجتمع المجلس وفق جدول أعمال محدد، ومن بين أبرز مهامه :

تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

إبرام الاتفاقيات مع دول أو مجموعات دول أو منظمات دولية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

المشاركة مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وإدارة ميزانية الاتحاد.

اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية العامة، استنادًا إلى التوجيهات العامة المتخذة في المجلس الأوروبي.

تنسيق الفعاليات بين الدول الأعضاء.

اتخاذ التدابير المتعلقة بالشرطة والتعاون القضائي في القضايا الجنائية. [٧].

٤ محكمة العدل الأوروبية هي هيئة قضائية تضمن الالتزام بالتشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي. من أبرز مهامها تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد، وحل النزاعات بين الدول الأعضاء بشأن تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة. كما تنظر في القضايا المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية، وتحدد القوانين التي يجب تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، تختص محكمة العدل الأوروبية بالفصل في جميع الطعون المقدمة من البرلمان الأوروبي ومجلس المحاسبة والبنك المركزي الأوروبي، فضلاً عن الطعون التي يقدمها الأفراد أو الكيانات القانونية [٨].

هـ – محكمة مراقبة الحسابات، المعروفة أيضًا بديوان المحاسبات، هي هيئة رقابية تهتم بمراقبة ميزانية الاتحاد. تتولى هذه المحكمة مهمة تقييم كيفية استخدام الأموال العامة والتأكد من أن الإنفاق يتوافق مع القوانين واللوائح السارية.

٦ – **البنك المركزي الأوروبي** : بنك منطقة اليورو هو المؤسسة المسؤولة عن ضمان استقرار أسعار صرف العملات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. من أبرز مهامه تطبيق وتحديد السياسات النقدية، وتوفير نظام لتداول العملات الأجنبية، وإدارة احتياطيات العملات للدول الأعضاء، بالإضافة إلى جمع البيانات الإحصائية.

٧– **بنك الاستثمار الأوروبي:** هو مؤسسة مالية تهدف إلى دعم وتمويل مشاريع دول الأعضاء في الاتحاد. يركز البنك على تعزيز إصلاح وتطوير المشاريع في منطقة اليورو وزيادة فرص العمل في الدول الأعضاء. يُقدم البنك قروضًا متوسطة وقصيرة الأجل بفوائد منخفضة، مما يساعد على تحقيق هذه الأهداف.

٨- **قمة الاتحاد الأوروبي:** هي حدث يُعقد أربع مرات سنويًا، حيث يجتمع فيه رؤساء الدول ورئيس القمة الأوروبية ورئيس المفوضية الأوروبية. تهدف هذه القمة إلى تحسين منطقة الاتحاد وإصدار القرارات الأساسية التي تحدد سياسة الاتحاد[٩].

أما بالنسبة لأنواع عضوية الاتحاد الأوروبي، فهي تشمل:

- **العضوية الأصلية** :وهي العضوية التي منحتها الدول الأوروبية المؤسسة للاتحاد الأوروبي.

- العضوية بالانضمام: وهي مفتوحة فقط للدول الأوروبية، وفقًا لشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتُعتبر عضوية كاملة.

- **العضوية بالانتساب:** وهي عضوية مفتوحة للدول الأوروبية وغير الأوروبية على حد سواء، لكنها تُعتبر عضوية غير كاملة أو ناقصة.

يتمتع العضو الأصلي والعضو المنضم بكامل حقوق العضوية، بينما لا يتمتع العضو المنتسب بتمثيل في مجلس الوزراء. كما يجوز إيقاف عضوية أي دولة من الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي في حال ارتكابها مخالفات جسيمة لأحكام النظام الأساسي، أو في حالة التخلف عن تنفيذ الالتزامات المالية. [١٠].

المبحث الثاني

علاقة تركيا بمنظمة الاتحاد الأوربي

اولا : دوافع انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي :

١ - الدافع الجغرافي:

تقع تركيا في مفترق طرق إقليمية ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشرق المتوسط. أراضيها في العبور للنقل البري والجوي مع آسيا ، والنقل البحري مع روسيا وأوكرانيا. وجود موارد المياه ملموسة والدول المجاورة لتركيا هو أمر حيوي لتأمين إمدادات الطاقة لأوروبا. من حيث الاقتصاد والسكان تركيا هي لاعب مهم. إنه الاقتصاد الحادي والعشرون في العالم من حيث الحجم وباعتباره عضوا في الاتحاد الأوروبي ، كدولة إسلامية علمانية ذات ديمقراطية ، فتمثل عنصر الاستقرار في المنطقة ، مما يساهم في أمن أوروبا والمناطق المجاورة من خلال اندماجها مع التحالف الغربي وعضوية العديد من المنظمات الاقتصادية والإقليمية[١١].

٢ - الدوافع السياسية :

والتي تنقسم الى دوافع داخلية تمثلت في اتفاق اغلب التيارات السياسية التركية على تأييد التحاق بلادهم بالاتحاد الأوربي على الرغم من اختلافات التوجهات السياسية ، الا انه استوى في

هذا الاتجاه العلمانيون والاسلاميون والليبراليون واليمين واليسار وكذلك النخب التجارية والثقافية [١٢] ... اما الدوافع السياسية الخارجية وراء اندفاع تركيا تجاه الاتحاد الأوربي انه بعد الحرب العالمية الثانية ، مباشرة لم تصبح تركيا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة فحسب ، بل تلقت أيضا مساعدات مالية وعسكرية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبدأ ترومان تم استخدام هذه الأموال في المشاريع الصناعية والزراعية التي ساهمت في التحديث الاقتصادي لتركيا في فترة ما بعد الحرب عززت هذه التوجهات الإيجابية من السياسة الخارجية ذات التوجه الغربي الساسة الاتراك لتعزيز علاقات تركيا مع الغرب [١٣].

لذا انضمت تركيا إلى جميع الجهود المبذولة في سبيل انشاء المشاريع لتوجيه السياسة الدولية في إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وواحدة من الجوانب الهامة آنذاك كانت جهود إعادة البناء هي الأمن الدولي خاصة مع بزوغ فجر الحرب الباردة ، كان التهديد السوفييتي يلوح في أفق أوروبا. في عام ١٩٤٩ ، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد التهديد السوفياتي. كانت تركيا سريعة في تقديم طلبها للانضمام إلى الناتو وان كان هناك تردد بشأن أهلية تركيا لتصبح عضوا في حلف الناتو الا انه تبدد من خلال التزامها تجاه الحرب الكورية. في عام ١٩٥٩ ، ارادت تكون تركيا عضوا في الناتو الذي سيكون بمثابة درع دفاع أوروبا الغربية ضد التهديد السوفيتي لتكون هي جزء من الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي ، وهكذا استطاعت تركيا احتلال مكانة مركزية في النظام الأمني في أوروبا ونجحت في ترسيخ مكانتها كجزء لا يتجزأ من نظام الدولة الأوروبية ، على الأقل ، من حيث الأمن أرادت تركيا أيضًا أن تثبت أنها ملتزمة بالأساسيات الثقافية والسياسية المبادئ التي تكرسها الدول الأوروبية بالانضمام إلى مجلس أوروبا التم إنشاء مجلس أوروبا بغرض تعزيز وحماية بعض القيم القانونية والسياسية والاجتماعية الأساسية ، وتوحيد المعايير الاجتماعية والاجتماعية ،، الممارسات القانونية عبر أوروبا أصبحت [١٤].

تركيا عضوا في هذه المنظمة في ١٩٤٩ كما شاركت تركيا بنشاط في إعادة الإعمار الاقتصادي أوروبا كانت تركيا واحدة من الدول المستفيدة من خطة مارشال التي وضعتها الولايات المتحدة لمساعدة الأوروبيين على إعادة بناء اقتصادهم. في عام ١٩٤٨ المنظمة الأوروبية تم إنشاء التنمية الاقتصادية لتوزيع مساعدات مارشال بعد عدة سنوات انضمت تركيا إلى والتي ستغير اسمها لاحقا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهكذا تركيا انخرطت في إعادة بناء النظام الاقتصادي الأوروبي بالتأكيد ، كانت هناك أيضا اعتبارات استراتيجية

قصيرة المدى قادت التركية صانعي السياسات للتوافق مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بدلاً من الاتحاد السوفياتي على سبيل المثال ، كانت هناك مطالب إقليمية وضغوط دبلوماسية من السوفييت على تركيا بعد الحرب العالمية الثانية ومع ذلك ، فإن القوى الهيكلية للتحديث كانت حاسمة مثل الاعتبارات الاستراتيجية قصيرة الأجل صناع سياسة أتراك مقتنعون أن عملية التحديث في تركيا استلزم الانضمام إلى الكتلة الغربية [١٥].

٣- الدوافع الاقتصادية :

يُعد الاتحاد الأوروبي الوجهة الأساسية لتصدير معظم المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما يُعد الحصول المستمر على السلع الرأسمالية من الاتحاد أمرًا حيويًا في السياسة التجارية التركية، حيث تُعتبر هذه السلع ضرورية لتحقيق التنمية والتحديث الاقتصادي في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر أوروبا سوقًا مهمًا للعمالة التركية، ورغم ارتفاع معدلات البطالة فيها أحيانًا، فإنها تظل وسيلة فعالة لتخفيف الضغط عن سوق العمل في تركيا التي تواجه تحديات البطالة. كما تساهم هجرة العمالة التركية في تدفق العملة الأجنبية من خلال تحويلات العمال. تسعى تركيا من خلال انضمامها إلى الجماعة الأوروبية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية، مما سيساعد في تعويض انخفاض معدلات الادخار ويتيح لها اكتساب الخبرات والتكنولوجيا الجديدة اللازمة لمواصلة تحديث اقتصادها[١٦].

٤- الدوافع الأمنية :

شكل الهاجس الأمني المحور الأساسي الذي دفع تركيا للاندماج في نظام الأمن الغربي الأوروبي-الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). وقد تم ذلك من خلال قبول العرض الذي قدمه مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، والذي تضمن التزامات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، انضمت تركيا إلى النظام الأمني والاقتصادي الغربي من خلال مشاركتها في عدة تحالفات، مثل صندوق النقد الدولي، واتفاقية الغات (GATT)، وحلف شمال الأطلسي، والتي اعتُبرت ضرورية لتطور البلاد سياسيًا واقتصاديًا. خلال فترة الاستياء التركي من الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بقضية قبرص في عام ١٩٧٤ وما بعدها (١٩٧٥-١٩٧٩)، شعرت تركيا بالحاجة إلى التقرب من أوروبا الغربية، رغم وجود بعض الخلافات. بعد أن فرضت الولايات المتحدة حظرًا على توريد الأسلحة إليها، أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي أنها تمثل عنصرًا مهمًا لأوروبا أكثر من كونها كذلك بالنسبة للولايات المتحدة. بدأت تركيا تطمح في الحصول على مساعدات عسكرية من أوروبا لتعويض النقص في المساعدات الأميركية ، ومع انتهاء

الحرب الباردة في أوائل التسعينات، بدأ الجانب الأوروبي في إهمال تركيا بسبب انشغاله بتطوير سياسة أمنية ودفاعية جديدة في إطار الوحدة الأوروبية. ومع ذلك، حرصت تركيا على الحفاظ على ارتباط أمنها القومي بالأمن الأوروبي في مجالات الدفاع والأمن، مما دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية. [١٧].

ثانياً : مرحلة الأولية لانضمام تركيا للمجوعة الأوربية (اتفاقية انقرة ١٩٦٣م) :

لم يكن غريباً على السياسة الخارجية التركية ان تقدم الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بطلب الانضمام اليها حالها حال المنظمات الدولية التابعة للمعسكر الغربي لأجل تحقيق التنمية الدولية للاقتصاد تركيا اذا وبعد مدة قصيرة من تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٥٨ ، توجهت حكومة عدنان مندريس بتوجيه طلب رسمي في ٣١ تموز / ١٩٥٩م لأجل انضمام تركيا للمجموعة اذ ذكر بان اقدام تركيا على هذا الامر " تمثل الخطوة الأولى لتوجه تركيا الى المعسكر الأوربي " الا ان بعد طلب تركيا للعضوية المنتسبة في عام ١٩٥٩م ، كانت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بطيئة وتلقت الجماعة الأوروبية آنذاك طلب تركيا بشأن الانضمام وبدء المفاوضات بين الطرفين في ١١ / ايلول / ١٩٥٩م مع تحفظات جوهرية على مؤهلات الأخيرة لطلب انضمامها إلى المجوعة الأوربية [١٨].

اضافة الى الانقلاب العسكري في ٢٧ / ايار / ١٩٦٠ ، الذي حدث في هذه المدة، تأثير سلبي على تلك العلاقات ثم في عهد حكومة ائتلافية اقترح من قبل البرلمان الأوربي بسبب قلقه إزاء التطورات السياسية في تركيا بعد التدخل العسكري وكذلك أسباب اقتصادية منها اقتراح اتفاقية التجارة التفضيلية لكن تركيا رفضت الأمر الذي ادى الى إطالة المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة اذ استغرق الأمر أربع سنوات من المفاوضات المكثفة للوصول صيغة حل وتم استبداله باتفاقية الشراكة او ما تعرف باتفاقية انقرة التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في بروكسل من قبل ممثلي المفوضية [١٩]ألقى رئيس المفوضية والتر هيلستين، خلال توقيع اتفاقية الشراكة في ٢٥ حزيران ١٩٦٣، خطابًا أكد فيه أن تركيا تُعتبر جزءًا من أوروبا. وأشار إلى أنه في يوم من الأيام، ستصبح تركيا عضوًا فاعلاً في الأسرة الأوروبية، وستحقق الخطوات الأخيرة لتصبح عضوًا كامل العضوية في المجموعة ، وتم ايضا توقيع الاتفاقية بين حكومة إينونو المتمثل بوزير خارجيتها فريدون جمال إركين [٢٠] ومسؤولي البرلمان الأوربي في ١٢ ايلول / ١٩٦٣ في أنقرة ودخلت حيز التنفيذ في الاول / كانون الأول / ١٩٦٤ والتي نصت على إنشاء تدريجي لاتحاد جمركي

واهم ما نصت عليه المعاهدة المادة الثانية هو الغرض من تطوير الاقتصاد التركي وتحسين الظروف المعيشية في تركيا بشكل متوافق مع المجموعة الأوربية والعلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين وبالتالي تقليص الفجوة بين الاقتصاد التركي واقتصاد المجموعة ؛ إذ تضع في اعتبارها المساعدة الاقتصادية اللازمة لذلك ، بدعم من الجماعة الاقتصادية[٤].

في محاولة لرفع مستوى معيشة الفرد في تركيا بشكل تدريجي ومتوازن، ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يُتوقع في المستقبل إنشاء اتحاد يهدف إلى إلغاء الحواجز الجمركية، وفتح حوار سياسي، وتقديم قروض ومساعدات مالية لتركيا لتنفيذ المشاريع التنموية، بشرط أن تقوم تركيا بإجراء مزيد من الإصلاحات الدستورية.

خاصة في مجالي حقوق الإنسان وحماية الأقليات، لا سيما الأكراد والأرمن وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ اذ نصت المادة الثالثة حسب اتفاقية انقرة ان مبدأ الشراكة تركيا يكون ضمن ثلاث مراحل وهي :

المرحلة الأولى وهي المرحلة التحضيرية ، فإن تركيا و، وتعزيز الاقتصاد بمساعدة الجماعة الأوربية وذلك البرتوكول المالي الخاص بالاتفاقية ، وقد حددت الفترة التحضيرية هذه بمدة خمس سنوات وبعد ذلك يتم تمرير الى المرحلة الثانية .

اما المادة الرابعة فتمثلت بالمرحلة الثانية وهي المرحلة الانتقالية ، يقوم الطرفان المتعاقدان ، على أساس الالتزامات المتبادلة والمتوازنة ، بتشكيل الاتحاد الجمركي بين الجماعة الأوربية وتركيا، وقد حددت مدة الانتقالية باثنتي عشرة عاماً، من أجل ضمان تنفيذ نظام الشراكة والتقدم فيه ، يجتمع الطرفان المتعاقدان في مجلس الشراكة الذي يتصرف ضمن حدود الواجبات التي تحددها الاتفاقية ويتخذ الطرفان المتعاقدان أي تدابير عامة وخاصة لضمان الوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية.

اما المادة الخامسة فتمثل المرحلة الاخيرة هو تحرك تركيا نحو حصولها على كامل عضوية في المفوضية الأوربية والمتتبع لمسيرة تركيا للانضمام للمجموعة الأوربية تميزت بان التقدم خلال هذه المراحل بالتوترات والتعليق [٢١].

فعلى الرغم من أن المرحلة التحضيرية قد اكتملت بسلاسة نسبية بحلول عام ١٩٧٠ ، الى ان التقدم في المرحلة الثانية كان بطيئا للغاية لان العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي اصبحت مضطربة من خلال سلسلة من الأزمات و توقف العلاقات بسبب خلافات حول تفسير وتطبيق البرتوكول الاضافي وفقا للبروتوكول الإضافي الذي عقد في ١٣ تشرين الثاني / ١٩٧٠ في بروكسل بين وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاليانجيل [٢٢] وممثلو المفوضية الأوربية [٢٣]

خلال المدة الانتقالية بين الطرفين لتحقيق الاتحاد الجمركي للمنتجات الصناعية ، وتوفير حرية التنقل المتبادل للعمال كذلك توسيع تنفيذ نظام التجارة التفضيلية تدريجياً في المنتجات الزراعية ، والأشخاص بين الطرفين والانتهاء من اعمال تشكيل الاتحاد الجمركي [٢٤].

الا ان المفوضية الأوربية الغت المعاملة التفضيلية التي وعدت بها تركيا خاصة بعد انقلاب عام ١٩٧١ م وكان للأمر اثاره السلبية على السياسة الخارجية لتركيا لكون انه يخل بشروط الأساسية لطلب العضوية في المجموعة الأوربية فكانت من شروط الانضمام أن تكون الدولة قادرة على تحمل الالتزامات السياسية والاقتصادية للعضوية، ومستعدة لتطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي، وأن تتحلى بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ، ولكون ان تركيا كانت تواجه عجز في الميزان التجاري بسبب ازمة النفط في عام ١٩٧٣ والذي تأثرت به الدول الأوربية الا ان تركيا تأثرت بشكل اكثر خاصة فيما يتعلق بتجارتها مع الدول التابعة للمجموعة الأوربية اذ تأثر الاقتصاد [٢٥].

فتفاقمت البطالة، وانخفض احتياطي البلاد من العملات الأجنبية، كما شهد معدل النمو الاقتصادي السنوي تراجعًا مقابل الزيادة المضاعفة في عدد السكان ، وتأثر ميزانها التجاري فيما يخص المدفوعات الخارجية المستحقة من أجل الحفاظ على توازن في تجارتها وحاولت تركيا اعتماد الاقتراض الخارجي ، الا ان حكومة التركية اصبحت تحت ضغط من المشاكل الاقتصادية مع الديون قصيرة الأجل والتضخم المرتفع ، واقتراب معدل النمو الانتاج الى الصفر في مواجهة انتشار السوق السوداء واختناق الصرف الأجنبي وفي محاولة للتغلب دخلت تركيا في سعي الائتمان الدائم للمحافظة على اقتصادها من الانهيار وطالبت المفوضية الأوربية بخفض الجمارك على البضائع مع الاستمرار بالمعاملة التفضيلية لحركة التجارة مع المفوضية الأوربية ، وهذا بالإضافة الى ذلك ساهمت عوامل أخرى أيضا في تدهور العلاقات بين تركيا والمفوضية الأوروبية في السبعينيات كان [٢٦].

أحدى هذه العوامل هو ان المفوضية الأوروبية شهدت انضمام اعضاء جدد لها في عام ١٩٧٣ م اذ انضمت دول ثلاث جديدة الى عضويتها وهى بريطانيا ، الدنمارك وأيرلندا ، لذا لم ترى بان عضوية تركيا أمرًا حيويًا بالنسبة لهم آنذاك وزاد الأمر تدهورا في العلاقات بين الطرفين هو حدوث الأزمة القبرصية في عام ١٩٧٤ وانعكاساتها على المشهد السياسي الدولي بشكل سلبي على تركيا ، ما زاد من استياء تركيا كان الاستقبال الإيجابي نسبيا أن طلب اليونان للعضوية الكاملة في عام ١٩٧٥ م كل هذه الصعوبات إلى تجميد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي [٢٧].

ومن الجدير بالذكر بأن الحكومة الائتلافية وبالأخص حزب الانقاذ الوطني لم تتعامل بحماس مع المفوضية الأوربية فنجم الدين اربكان كان حينها يتولى منصب نائب رئيس الوزراء اذا كان يرى بان المفوضية الأوربية كونه اتحاد مسيحي أسسه الصهاينة والماسونيون وبعضوية اليونانيين والأرمن واليهود ، فكان من مقترحاته التعاون مع الدول الاسلامية وانشاء " "السوق الإسلامية المشتركة" بدلاً من الانضمام للمجموعة الأوربية [٢٨].

وباختفاء الإجماع الايجابي السابق حول علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي وبين النخب السياسية التركية كان له أيضا تأثير حيوي ومهم على عملية التباطؤ هذه نظراً الى اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا في الغالب على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لتركيا بالإضافة إلى ذلك ، فشلت الحكومات غير المستقرة في تلك المدة في أداء ضرورات مسؤوليات التي تقع على عاتق تركيا ، والمستمدة من البروتوكول الإضافي لاتفاقية أنقرة وخاصة تلك المتعلقة بخفض التعريفات الخارجية، علاوة على ذلك وفي هذا السياق ، جمد رئيس الوزراء بولند اجاويد شروط اتفاقية أنقرة في عام ١٩٧٨م على عكس خليفته سليمان ديميرل (١٩٧٩ – ١٩٨٠) فتزايدت في عهده حدة الخلافات مع حزب الشعب الجمهوري، الذي دعا إلى التحالف مع دول العالم الثالث والشيوعيين، في تناقض مع توجهات أخرى. [٢٩].

توسعت الحكومة في تحالفاتها مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية نتيجة الأحداث الدولية الطارئة التي شهدها عام ١٩٧٩، مما أدى إلى انقسام حاد. في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، وقع الانقلاب العسكري الثالث في الجمهورية الكمالية، حيث تم تعيين الجنرال كنعان إيفرين رئيسًا للجمهورية والأدميرال بولنت أولوسو (١٩٨٠–١٩٨٣) رئيسًا للحكومة فور استلام الجيش للسلطة، تم تعليق العمل بالدستور، وإعلان الأحكام العرفية، ومنع النشاطات السياسية، بالإضافة إلى فرض الرقابة على الصحافة وسجن العديد من المعارضين [٣٠].

المبحث الثالث

سياسة تركيا اتجاه المجموعة الأوربية للمدة : ١٩٨٠ – ١٩٩٠م

اولاً / وقبل حدوث الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ ، كانت تركيا تحاول ارجاع العلاقات المقطوعة مع الجماعة الأوربية وبالمثل كانت المجموعة الأوربية تحاول اعطاء الامتيازات الجمركية التدريجية على الصادرات الزراعية التركية ، وبعض التحسينات في ظروف عمل العمال الأتراك في دول الاتحاد الأوروبي والمساعدات المالية، منع الانقلاب العسكري تنفيذ هذه

الاجراءات اختلفت الردود الفعل الدولية بشان الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ بين مؤيد ومعارض، أيدت الولايات المتحدة الانقلاب العسكري، حيث حث الرئيس رونالد ريغان الأتراك على تبني الديمقراطية. هذا الأمر أثار مخاوف دول أوروبا الغربية، التي شنّت حملة ضد تركيا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وعسكرة السلطة السياسية اذ كانت بعض الدول الأعضاء مثل فرنسا وهولندا والدانمارك تقدم ادعاءات بشأن تعليق العلاقات مع تركيا كانت دول اخرى مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ، التي تستضيف عددًا كبيرًا من العمال الأتراك ، الانقلاب العسكري كحجة قانونية لوقف نظام التأشيرة الحرة مع تركيا [٣١].

جهود انضمام تركيا الى المجموعة الأوربية بعد انقلاب عام ١٩٨٠م :

بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، اتخذت النخب العسكرية الحاكمة في تركيا قرارًا باستئناف وتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. كان هذا القرار يعكس رغبتها في تحسين الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد في ظل الضغوط الدولية [٣٢] كما قررت نفس النخب العسكرية في تركيا استئناف العمل بالبرتوكول الملحق عام ١٩٨١، ولكن في نفس العام انضمت اليونان إلى الجماعة الأوروبية. يثار تساؤل حول ما إذا كان انضمام اليونان نتيجة للانقلاب العسكري في تركيا أو نتيجة طبيعية لمفاوضات الانضمام. على أي حال، أثر هذا الانضمام على تركيا وزاد من صعوبة تحقيق أهدافها وفي وقت لاحق، ضاعفت دول أوروبا الغربية إدانتها لتركيا، حيث طالبت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٨٢ بوقف المعونات والمساعدات حتى تلتزم تركيا باحترام حقوق الإنسان. كما دعا المجلس الأوروبي القادة الأتراك إلى ضرورة أن يتماشى الدستور المزمع صياغته مع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، محذرًا من الطرد من العضوية إذا لم تستجب تركيا للمطالب الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان وديمقراطية النظام الحاكم[٣٣].

استجابت تركيا بسرعة وبحدة، حيث رفضت الاعتراف بقرار الإدانة الأوروبية، معتبرةً إياه تدخلاً في شؤونها الوطنية، وهددت بالانسحاب النهائي من المجلس الأوروبي، كما تجاهلت الدعوات الموجهة إليها. [٣٤].

الأوروبية الى تسليم الحكم لمدنيين وبذلك تم تأجيل طلب تركيا بالانضمام للمجموعة الأوربية خاصة بسبب سوء تصرف النخب العسكرية فيما يخص قضايا حقوق الإنسان مع اتضاح حرص الجيش على تولي السلطة السياسية ، بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر انتقادًا بشأن الانقلاب ، خاصة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمشاكل المتعلقة بالديمقراطية، وهكذا جمدت المفوضية الأوروبية البروتوكول المالي لتركيا وتم حجب جميع قنوات الاتصال مع تركيا حتى يلاحظ تحسنًا واضحًا في القضايا المنتقدة، في ظل عدم وجود تواصل

حقيقي بين الأطراف ، وجدت بعض المجموعات والدول داخل المفوضية الأوروبية ، وخاصة اليونان باستخدام عضويتها المكتسبة حديثا في الاتحاد الأوروبي ، كارضية خصبة لأنشطة الضغط التي تهدف إلى خلق أجواء معادية لتركيا، بصرف النظر عن اليونان ، قام ما يسمى بالمواطنين الأتراك الذين فروا إلى أوروبا بعد [٣٥].

الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ وكانوا يبحثون عن اللجوء السياسي في الدول الأوروبية أيضا بحملات مناهضة لتركيا تستهدف الدول والمؤسسات الأعضاء في المجموعة الأوربية تحت تأثير هذه العوامل ، تم اتخاذ قرار الاتحاد الأوروبي الرسمي بتعليق العلاقات في عام ١٩٨٢ ، وبعد هذا الانقلاب، انتقلت العلاقات التركية الأوروبية من التركيز على الجانب الاقتصادي إلى مجالات متعددة مثل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. في عام ١٩٨٢، اتخذت تركيا خطوة كبيرة نحو تشكيل حكومة مدنية، حيث أقرّت دستورًا جديدًا بمساعدة أساتذة الجامعات والخبراء القانونيين. وبموجب هذا الدستور، تم تعيين الجنرال إيفرين، قائد الانقلاب، رئيسًا للجمهورية. في عام ١٩٨٣، أُجريت انتخابات فاز فيها حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال، الذي كُلف بتشكيل حكومة استمرت حتى عام ١٩٩١[٣٦].

ثانياً : سياسية توركوت اوزال فيما يخص انضمام تركيا الى المجموعة الأوربية :-

لم يؤد على الفور فوز أوزال الانتخابي عام ١٩٨٣ إلى تشكيل جو إيجابي اتجاه تركيا في أوروبا لكن اوزال رسم خريطة طريق لإنشاء تركيا جديدة ورأى وجوب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي كجزء من خريطة الطريق الخاصة به ، وهكذا تم وضع هدف الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في برنامج الحكومة وأدلى أوزال ببيان رسمي في ١٠/ كانون الأول / ١٩٨٤ م تم فيه تصوير حصول تركيا على العضوية في الاتحاد الأوروبي كهدف اساسي في برنامجه الحكومي ، ومع ذلك ، كانت حكومة أوزال في المدة الأولى من حكمها ، خالية من اتباع سياسة مستقرة اتجاه الاتحاد الأوروبي وبدلاً من ذلك ، تكثفت العلاقات التركية – الأمريكية حتى بلغ المساعدات الامريكية لتركيا عام ١٩٨٣م حوالي (٣٣٩) مليون دولار [٣٧]. الأمر الذي اعطى اهمية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بوصفها حلقة ربط بين الشرق والغرب ومرتكزا اتكأت عليه السياسة الاميركية في سياسة الاحتواء للشيوعية في الشرق الأوسط [٣٨].

هذه الاجواء خلقت زخماً داعماً لأوزال لتأسيس توازن جديد مع الاتحاد الأوروبي، قررت حكومة أوزال من ايجاد موازنة في علاقاتها بالمعسكر الغربي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وما بين الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك ، زادت القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي من تحفيز حكومة أوزال ، لأن الاتحاد الأوروبي كان يُنظر إليه أيضا على أنه علاج لكل المشاكل

الاقتصادية الحادة في تركيا، أدى انخفاض أسعار النفط بعد عام ١٩٨٥ إلى انخفاض مستوى الصادرات التركية إلى دول الشرق الأوسط، مما أدى إلى انخفاض كبير في عائدات الصادرات من هذه البلدان [٣٩]. عندما وصل توركت أوزال إلى السلطة في عام ١٩٨٣ ، كانت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في حالة جمود بسبب تأثير العوامل السياسية. أي أن تورغوت اوزال ورث من العلاقات العسكرية الإشكالية الانضمام مع الاتحاد الأوروبي. إن المبادرات التي اتخذتها الحكومة لتحسين العلاقات بين الأطراف لم تصل إلى النتائج المتوقعة [٤٠].

لذا قرر أوزال انتظار الفرصة المناسبة لطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأولى من حكمه (١٩٨٣ – ١٩٨٧) ركز أوزال على التحرر الاقتصادي وبناء على ذلك من الاقتصاد التركي بتحول كبير مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومع تخفيف سيطرة الجيش على السياسة التركية ، بدأ أوزال في بذل جهد لتحقيق التحرر السياسي ، خاصة من خلال تقليل نفوذ الجيش على السياسيين المدنيين لذا يمكن أيضا تقييم طلب العضوية الكاملة المقدم إلى الاتحاد الأوروبي في هذا النطاق ، كجزء من النضال من أجل التحرر السياسي ورأى اوزال ان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي كضمان لاستمرار هذه التحولات في كل من جوانب الاقتصاد والسياسة عن طريق الحد من قوة المؤسسة العسكرية في هذه المجالات، علاوة على ذلك ، فقد تصور أيضا تركيا تمثل نموذج لدول الشرق الأوسط اذ كان يعتقد أن هذا النموذج يجب أن يدعمه الغرب سياسياً وماليا وباختصار ، ووفقًا لرؤى لتورغوت أوزال، ان تركيا اذا ما اصبحت عضوا في الاتحاد الأوروبي ، يمكن لتركيا الاستجابة بشكل أفضل المطالب سكانها وتقديم نفسها كنموذج قابل للتطبيق في العالم الإسلامي ، وتحقيق التعايش السلمي لهوياته المزدوجة [٤١].

اي أنه كان يرى ان الانضمام تركيا للمجموعة الأوربية كمشروع تحديث لتركيا وكنموذج يحتذى به في التحول إلى اقتصادها الى سوق تنافسي متكامل تمامًا مع الأسواق العالمية وديمقراطية وبذلك تضمن الحريات الأساسية ، كما رأى تورغوت أوزال عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي كوسيلة للقضاء على التمييز دول الشرق والغرب في السياسة العالمية [٤٢].

قبل التقدم بطلب للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي ، بذلت حكومة أوزال جهدًا لضمان الأداء السليم لنظام الشراكة الذي تم تأسيسه بين تركيا والاتحاد الأوروبي مع اتفاقية أنقرة. في هذا الإطار ، دعت أنقرة الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الالتزامات المتبادلة اذ حاول تورغوت أوزال مراجعة العلاقات المجمدة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في وضع مؤسف بدأت فيه اليونان في النجاح في نقل مشاكلها مع تركيا إلى جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. كانت الخطوة

الأولى التي تشير إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين وفي خطاب ألقاه في عام ١٩٨٧ في الجمعية الوطنية التركية الكبرى إن قبول تركيا في السوق الأوروبية المشتركة يُعتبر فرصة كبيرة لأوروبا، حيث سيوفر طاقة حيوية جديدة من خلال فتح آفاق للاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة. يتعين علينا أن نبذل جهودًا كبيرة لرفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة، وجعلها عضوًا قويًا ومتساويًا في أوروبا وفي المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، لا تستند مطالبنا لأوروبا بقبولنا في الجماعة الأوروبية فقط إلى وضعنا الجيوبوليتيكي أو المخاطر التي نواجهها، والتي تتطلب تضحيات جسام، بل تعتمد أيضًا على الحقيقة الثابتة حول أهمية منطقتنا للدفاع الغربي. فقد أظهرت أحداث مثل الغزو السوفيتي لأفغانستان، وأزمة النفط، والثورة الإسلامية في إيران، وحرب الخليج، مجددًا أهمية هذه المنطقة التي تحتوي على مصالح حيوية لأوروبا، وجغرافيتها تضعها بجوار تركيا.)) [٤٣].

ادركت أن فرصة تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي ستكون أكثر صعوبة في الاتحاد الأوروبي المتحول و قبل تقديم طلب العضوية ، اتخذت حكومة أوزال بعض الإجراءات التي تستهدف الدول والمؤسسات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل خلق أرضية خصبة لطلب تركيا الى الانضمام :

أولاً / تم الاعتراف بحق المواطنين الأتراك في تقديم طلب فردي إلى محكمة العدل الأوروبية من أجل إظهار رغبة البلاد في إجراء إصلاحات في أحد المجالات الأكثر انتقادًا ، وهي حقوق الإنسان والديمقراطية.

ثانياً / أعطت الحكومة التركية إشارات للتخلي عن حرية تنقل العمال الأتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي من أجل العضوية الكاملة.

ثالثا / تم تفضيل الشركات الأوروبية الكبرى في المشاريع العامة ، خاصة في تلك المنظمة لبناء السدود أو الطرق السريعة.

رابعاً / رفع الحظر عن بيع الممتلكات اليونانية في تركيا. وأخيرًا ، شددت على أهمية تركيا في ضمان أمن أوروبا كعضو موثوق به في الناتو [٤٤].

ذكر أوزال أن الهدف الحقيقي لجميع الإصلاحات المتخذة والبرنامج الذي تم إجراؤه لتحقيق التحرير الاقتصادي هو ضمان اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي كعضو كامل العضوية كان هناك العديد من العوامل التي حفزت تركيا لتقديم طلب العضوية الكاملة إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٧

أولاً / كانت تركيا تأمل في الرد على انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي. كانت هناك رغبة في الحصول على قدم المساواة مع اليونان في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

ثانياً / كان ينظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه مشروع تحديث. وبناء على ذلك ، كان ينظر إلى طلب العضوية الكاملة كجزء من العملية التاريخية الطويلة التي تهدف إلى أن تكون جزءًا من جميع المنظمات الغربية – الأوروبية.

ثالثا / أراد الصناعيون الأتراك الوصول إلى السوق الأوروبية ، خاصة بسبب الأزمة في أسواق الشرق الأوسط مع انخفاض أسعار النفط ، بدأت تركيا تواجه مشاكل في جعل التصدير إلى دول الشرق الأوسط في الثمانينيات ونتيجة لذلك كان ينظر إلى تطوير التكامل مع الاتحاد الأوروبي على أنه حلاً سحريا لحاجة الأسواق الجديدة

رابعاً / كان ينظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه ميسر للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتركيا .

خامساً / أظهر طلب تركيا ردها على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجارية التي مر بها الاتحاد الأوروبي ببرنامج السوق الموحدة [٤٥].

وأخيرا ، كانت هناك حاجة لاستعادة صورة تركيا الباهتة في أوروبا بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ والمزاعم الكردية حول الفظائع التي استهدفت الجماعات الكردية في الجزء الشرقي من تركيا علاوة على ذلك من خلال تحليل الأهداف التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مع القانون الأوروبي الموحد بعناية [٤٦].

فإن حكومة أوزال أيضا من منظور تورغوت اوزال ، كانت اتفاقية أنقرة ، باعتبارها اتفاقية شراكة فتحت الطريق العضوية محتملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل ، مختلفة تماما عن الاتفاقيات التجارية البسيطة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في تلك السنوات كانت اتفاقية أنقرة أقل من معاهدة انضمام ، لكنها كانت أكثر من مجرد معاهدة تجارية ، لذلك ، فسر المناقشات التي تدور حول الأوروبيين في تركيا على أنها محاولات لمحاولة إيجاد إجابة على سؤال تمت الإجابة عليه بالفعل بالإضافة إلى ذلك ، جادل بان تركيا لديها مشاكل تتعلق بديمقراطيتها واقتصادها يجب تصحيحها قبل العضوية بالنسبة له ، يجب على تركيا تحويل نفسها إلى دولة أوروبية لديها القدرة على القيام بضرورة المسؤوليات المنبثقة عن معاهدة روما من حيث الأداء الديمقراطي والاقتصادي. وبناء على ذلك ، رأى انضمام الاتحاد الأوروبي كعملية يمكن أن تحفز النخب السياسية التركية على اتخاذ خطوات للتعامل مع المشاكل الاقتصادية والسياسية للبلاد حتى أنه قال إن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ستجعل

تركيا أقوى في تحقيق التحولات الضرورية عشية القرن الحادي والعشرين كما أكد تورغوت اوزال أنه إذا تمكنت تركيا من إجراء مثل هذه التحولات ، فإن أوروبا سيكون لها استعداد لقبول تركيا كعضو، لذا قدمت تركيا أول طلب رسمي للانضمام إلى الجماعة الأوروبية في ١٤ أبريل ١٩٨٧. رافق هذا الطلب حملة دعائية كبيرة تروّج لفوائد الانضمام، حيث سعت تركيا إلى توضيح الأهمية التي ستكتسبها أوروبا في حال موافقتها على طلبها.وادلى اوزال بيان رسمي بعد تقديم طالب الانضمام)) بانه سيكون الطريق إلى الاتحاد الأوروبي طويلاً ومحفوف بالمصاعب وانهم سيحاولون ثنينا بل وإذلالنا. لكننا لن نستسلم أبداً)).

الا ان المجموعة الأوربية حذرت تركيا بشكل غير رسمي من أسوأ توقيت لتقديم طلب العضوية في المجموعة الأوربية بعد سماع أخبار عن نوايا تركيا لتقديم طلبها للعضوية في حين أعلنت اليونان ولوكسمبورج صراحة عن نهجهما غير المؤتي لطلب تركيا ، في حين قدمت المملكة المتحدة وبلجيكا دعمًا واضحًا. الا ان ألمانيا اقترحت ان يقتصر الطلب التركي بإيجاد بالاتحاد الجمركي فقط على الرغم من كل الجهود التي بذلت قبل تقديم تركيا لطلبها ، فإن فعل تركيا أنتج تأثير صدمة بين النظراء الأوروبيين. اذا كان توقيت الطلب التركي إشكاليا إلى حد ما بالنسبة للمجموعة الأوربية لان المجموعة ان شغلها الشاغل كان التحول إلى سوق مشتركة فقط وبالتالي ، لم يرحب الجانب الأوروبي بطلب تركيا. في عام ١٩٨٩، استجابت المفوضية الأوروبية لطلب تركيا، مشيرةً إلى أن البلاد تعاني من عجز في الديمقراطية نتيجة للدور المهيمن للجيش في الحياة السياسية. كما لفتت الانتباه إلى القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي، بالإضافة إلى القمع الثقافي الذي يتعرض له الأكراد في شرق البلاد، إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى ذلك ، تسبب طلب تركيا للعضوية في عام ١٩٨٧ م في إحراج خطير في جانب الاتحاد الأوروبي ناتج عن العوامل ، مثل التخلف الاقتصادي التركي ، وعدم الاستقرار السياسي ، وسجلات حقوق الإنسان السيئة ، وعدد السكان الضخم والمتزايد .(٤٧)

على الرغم من الهدف الطويل الأجل للعضوية الكاملة التي وكانت تركيا تحاول جاهدة الحصول من تحقيقه وذلك من منطلق اتفاقية انقرة او اتفاقية الشراكة في المقام الأول إلى بدء عملية دمج الاقتصاد التركي بالكامل مع الاقتصادات الأوروبية. يمكن اعتبار طلب العضوية الكاملة الذي طالبت به تركيا كان بمثابة إجراء مكمل لعلاقة الارتباط القائمة بالفعل من خلال إظهار رغبة تركيا في إقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي لا تقتصر على العلاقات الاقتصادية فحسب اي وبعبارة أخرى ، فإن طلب عضوية تركيا في المجموعة الأوربية عام ١٩٨٧ قد أعاد

تعريف جميع معايير العلاقات القائمة بالفعل بين الأطراف و اعطى فرصة للجانب الأوربي على إعادة النظر علاقاتهم المهملة مع تركي [٤٨].

المبحث الرابع

سياسة تركيا اتجاه المجموعة الاوربية للمدة : ١٩٩٠ – ٢٠٠٢م

اولا // العلاقات التركية الأوربية بعد انتهاء الحرب الباردة واحداث قمة لوكسبورغ عام ١٩٩٧ توحّدت ألمانيا بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، وحدثت هذه التطورات بالتزامن مع اندلاع حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١، مما أدى إلى تفكك الشيوعية وخروج دول أوروبا الوسطى والشرقية من تحت السيطرة السوفياتية وتأثرت العلاقات بين تركيا والمجموعة الأوروبية بشكل كبير جراء هذه الأحداث، حيث كانت المجموعة مشغولة بالإعداد لمقترحات الإصلاح الداخلي، التي أدت إلى معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، والتي كانت تهدف إلى المساهمة في إعادة بناء الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة وفي عام ١٩٩٣، أقرّت قمة كوبنهاغن الشروط والإجراءات اللازمة للدول الأوروبية الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. استجابت تركيا لهذه المتطلبات من أجل نيل رضا الاتحاد، حيث أصبح للبرلمان الأوروبي دور متزايد في الحياة السياسية التركية، مطالبًا بإدانة الانتهاكات المتعددة للحريات السياسية، ودعم حقوق الأكراد الثقافية واحترامها وفق المعايير الأوروبية، بالإضافة إلى الدعوة لإلغاء حكم الإعدام، والحد من تدخل الجيش في الشؤون السياسية، وإجراء إصلاحات اقتصادية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، أُعيدت مناقشة مسألة التحالفات، حيث واجهت تركيا تحالفًا جديدًا يجمع بين روسيا وبلغاريا واليونان وقبرص وصربيا، نتيجة للمطامع الروسية في البحر الأدرياتيكي والبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى دعمها لليونان وبهذا ظهر [٤٩] .

بين دول البلقان معسكرين ضمن جهة تتقاطع مصالح تركيا ومسلمي البوسنة والبانيا ومقدونيا واقليم كوسوفو مع تحالف روسيا صربيا اليونان ، كما طرح مصير حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن نشاطه تجدد في الحرب التي جرت في يوغوسلافيا سابقًا بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ ، إذ تبين للولايات المتحدة وبريطانيا، أن قيمة تركيا الرئيسة للحلف تظل في كونها موقعا أماميًا لتجميع القوات والمعدات على حافة الشرق الأوسط، لكن هذا الأمر لا يمثل أولوية للأوروبيين ولا للناتو ككل، ولا حتى لتركيا نفسها التي اختلفت مع حلفائها في الناتو خلال أزمة البوسنة، ونددت بحروب الإبادة التي وقعت بحق فئات ذات جذور تركية على أيدي الصرب. وبالتالي لم يكن الأمر مصادفة أن يتصاعد الإيقاع الإسلامي في تركيا العلمانية المتعاطف مع

البوسنة في الوقت الذي تصعد فيه أوروبا من اتهاماتها لتركيا بشأن حقوق الإنسان، وهي الاتهامات التي تطلقها أوروبا لتبرير رفضها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ما يدل على الازدواجية لدى أوروبا. لكن الولايات المتحدة الأميركية أبقت على الناتو ودعمت انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لان باعتقادها أن تركيا قادرة على حماية المصالح الاستراتيجية الأميركية والغربية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، فالولايات المتحدة الأميركية تخاف في حال عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أن تلجأ تركيا إلى رد فعل معاد للغرب مما يعرض مصالحه الأمنية والاستراتيجية للخطر [٥٠].

في أواخر عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ ، ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على الدول الأوروبية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الجمركية كما أقرتها اتفاقية أنقرة لعام ١٩٦٣. غير أن تنفيذ هذه الإجراءات ظل متعثرا بسبب الرفض اليوناني بإعطاء أي مساعدات مالية أوروبية لتركيا وفقا لما نصت عليه اتفاقية أنقرة. فضلاً عن ذلك، استطاعت اليونان الضغط على شركائها لاعتماد سياسة مشتركة تعكس آثار القضية القبرصية على سير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى استياء تركي من هذه السياسة [٥١] عندها ضغطت الولايات المتحدة على الأوروبيين من أجل تحييد النزاعات التركية – اليونانية، وهؤلاء بدورهم ضغطوا على اليونانيين الذين أذعنوا للأمر وتم التوقيع على الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ٦ آذار ١٩٩٥ ، ونفذت ابتداءً من ١ كانون الثاني ١٩٩٦. كما اعتبرت الوحدة الجمركية بالنسبة لتركيا، الخطوة الأخيرة على الطريق إلى الاتحاد الأوروبي، أما هذا الأخير فقد اعتبر العلاقات بين الفريقين قد بلغت مستوى أعلى يتعين أن يبقى مستقبلها مفتوحًا، بعد شهر واحد من إطلاق الوحدة الجمركية [٥٢].

حصل توتر في العلاقات اليونانية التركية على اثر مشاكل حدثت في قبرص، فطلب الاتحاد الأوروبي . من تركيا في ١٥ تموز ١٩٩٦ ، قبول التحكيم الدولي في المسألة القبرصية من جانب محكمة العدل الدولية في لاهاي، وفقا للمطالب اليونانية، ما زاد تعقيد العلاقات مع تركيا، التي غضبت أكثر عندما اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا رسميًا في قمة لوكسمبورغ في ١١ كانون الأول ١٩٩٧ ، يقضي بعدم ضمها إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، لكنه وضعها في خانة خاصة بوصفها طالبة انتساب. وأقر الاتحاد تطبيق استراتيجية أوروبية خاصة بتركيا يمكن أن تؤدي إلى عضوية لاحقة في الاتحاد الأوروبي اتهم رئيس الوزراء التركي أنذاك، مسعود يلماز، الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد بلاده، واتهم أيضا المستشار الألماني هيلمونت كول بالسعي سرا لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى نادٍ مسيحي» يستبعد الكثيرون تركيا،

التي يشكل المسلمون فيها الأغلبية الساحقة، من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بحجة عدم توافقها مع الهوية الدينية للاتحاد. ومع إعلان الموقف الألماني، قررت الحكومة التركية في ١٤ ديسمبر ١٩٩٧ قطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي، مهددة بسحب طلب الانضمام ما لم يتراجع الاتحاد عن موقفه الرافض لذلك. كما رفضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة أن يكون الاتحاد الأوروبي مشروعًا مسيحيًا، لأنها تفضل أن تكون علاقات تركيا مع أوروبا قائمة على المصالح المشتركة بدلاً من الأسس الدينية أو العرقية.، إنما على أساس المصالح المشتركة [٥٣].

ثانياً // قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ :

وافق أعضاء الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي التي عُقدت في ١٠-١٢ ديسمبر ١٩٩٩ على مبدأ قبول طلب تركيا ومنحها وضع المرشح للانضمام إلى الاتحاد، بعد أن ألغت اليونان تحفظاتها تحت ضغط أميركي. ومع ذلك، وضعت تلك الدول شروطًا أساسية لبدء المفاوضات الرسمية مع تركيا، منها احترام الأقليات وحقوق الإنسان، إلغاء عقوبة الإعدام، تحسين العلاقات مع اليونان، ومنع تدخل الجيش التركي في الشؤون السياسية. وقد ساهم الموقف الفرنسي بشكل كبير في اتخاذ هذا القرار، حيث أيد الرئيس جاك شيراك مسار انضمام تركيا، معترفًا بالجهود التي بذلتها البلاد لإصلاح الدولة والنظام السياسي، وأكد على أهمية تحقيق التقارب بين ضفتي المتوسط..

في مارس ٢٠٠١، وقعت تركيا على وثيقة شراكة الانضمام، التي تتضمن تنفيذ مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تتماشى مع معايير كوبنهاغن، كشرط أساسي لعملية انضمامها. وفي سياق الالتزام بهذه الشروط، أقر البرلمان التركي مجموعة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية بما يتوافق مع معايير كوبنهاغن. ومن بين هذه الإصلاحات، تعهدت تركيا بتعديل قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، من خلال خفض نسبة التمثيل النسبي من ١٠% إلى ٥%، مما يتيح مزيدًا من الفرص للأحزاب لدخول البرلمان، وخاصة الأحزاب التي تدعم القضية الكردية..

إتاحة حرية الرأي والتعبير، وإنهاء الاعتقالات السياسية المرتبطة بالآراء أو الخطب أو الأفكار المعارضة، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء جمعيات ومنتديات سياسية.

السماح باستخدام لغات غير تركية، مثل الكردية والعربية، في وسائل الإعلام والنشر ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني، وتعليمها في المدارس العامة والخاصة تحت إشراف الدولة. تخفيف القيود المفروضة على أنشطة المنظمات الطلابية والشبابية، والسماح للمشتبه فيهم في المحاكم بلقاء محاميهم.

عدم حظر نشاط أي حزب سياسي أو إغلاق مقاره بسبب آرائه السياسية.

إلغاء عقوبة الإعدام، باستثناء حالات الحرب والطوارئ، واستبدالها بعقوبة مشددة.

منح حقوق للأقليات الدينية غير المسلمة في امتلاك الأوقاف والأموال الخاصة بدور العبادة، وحرية التملك وشراء العقارات في البلاد.

تعديل قانون الصحافة والمطبوعات، خاصة ما يتعلق بالعقوبات الموجهة ضد القوات المسلحة وأقطاب المؤسسات السياسية، بالإضافة إلى تعديل قانون الجمعيات الأهلية.

السماح بتنظيم مسيرات وتظاهرات سلمية، وفرض عقوبات صارمة على عمليات تهريب الأفراد، مما يسهم في تقليل قلق الأوروبيين بشأن تزايد ظاهرة الهجرة غير المشروعة عبر حدود تركيا وسواحلها الطويلة.

كما تم إيقاف عمليات الدهم والتوقيف والاعتقال بدون أذون خاصة، وإعادة محاكمة القضايا التي حكمت لصالحها محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في تركيا. (٥٤)

نتيجة لانخفاض قيمة الليرة التركية أمام الدولار بنسبة ٥٠%، قدم صندوق النقد الدولي لتركيا تسهيلات ائتمانية بقيمة ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١. وقد اشترط الصندوق تعيين كمال درويش، الذي ينتمي إلى اللوبي المؤيد للغرب، وزيرًا للاقتصاد، بالإضافة إلى ضرورة التزام الحكومة بشروطه وبرنامج الإصلاحات الذي تضمن فصل البنك المركزي عن سيطرة الحكومة وتعويم العملة المحلية، مما أتاح للبنوك تقديم تسهيلات مالية. كما تم خصخصة بعض البنوك العامة ودمج أخرى، وإنهاء احتكارات في مجالات معينة، بالإضافة إلى إصلاح القطاع الزراعي وتقليص حجم العمالة في القطاع العام. ورغم هذه الإصلاحات، استمر الوضع الاقتصادي في التدهور. ورحب الاتحاد الأوروبي بالتغييرات التشريعية، لكنه اعتبرها غير كافية وفق معايير كوبنهاغن، واستمر في تأجيل تحديد موعد رسمي لبدء مفاوضات الانضمام.(٥٥).

ثالثاً تطور العلاقات التركية – الأوروبية بين ٢٠٠٢-٢٠٠٥

في ٣ أكتوبر ٢٠٠٢، أُجريت انتخابات برلمانية في تركيا، حيث حقق حزب العدالة والتنمية، الذي يتبنى توجهًا إسلاميًا معتدلاً، فوزًا كبيرًا. تم تعيين رئيس الحزب، رجب طيب أردوغان، رئيسًا للحكومة، وشرع في جولة أوروبية شملت الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بهدف حثها على تحديد موعد لبدء مفاوضات انضمام تركيا. أصبح انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أولوية في برنامج أردوغان، الذي اتبع سياسة براغماتية حديثة في سياسته الخارجية، تتمحور حول تجنب المواجهات مع دول الجوار، وتعزيز العلاقات المتعددة، واستخدام مزيج من الاستراتيجيات السياسية.

خلال جولته الأوروبية، أكد أردوغان أن تركيا تُعتبر جزءًا من أوروبا بوجود أربعة ملايين مهاجر تركي، معظمهم في ألمانيا، مشددًا على أن هذا الأمر لا يشكل مصدر قلق للأوروبيين. كما أضاف أن نجاح تركيا كدولة إسلامية يمكن أن يجعلها نموذجًا يُحتذى به لدول إسلامية أخرى، مطالبًا بعدم اعتبار الاتحاد الأوروبي نادٍ مسيحي. وأعرب أيضًا عن دعمه لخطة السلام الشامل في قبرص التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، مؤكدًا أن هذه الخطوة ستساهم في تسريع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[٥٦].

أكدت أنقرة رفضها لأي صيغة شراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، مشددة على أن الانضمام الكامل هو الخيار الوحيد المتاح. من جهته، عارض مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع، جونتر فيرهوغن، تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا خلال قمة كوبنهاغن في ديسمبر ٢٠٠٢، مشيرًا إلى عدم اكتمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وأوضح أنه ما دام العسكريون يهيمنون على السياسة في تركيا، فلا يمكنه تصور انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أرجأت قمة كوبنهاغن في ديسمبر ٢٠٠٢ قرار بدء المفاوضات بشأن انضمام تركيا إلى نهاية عام ٢٠٠٤، رغم الضغوط الأميركية القوية على دول الاتحاد الأوروبي. وكانت هذه الضغوط تهدف إلى الحصول على دعم تركيا في الحرب على العراق مقابل دعم انضمامها للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، عبّر القادة الأوروبيون عن استيائهم من التدخل الأميركي الذي ألحق ضررًا كبيرًا بالقضية التركية، وهو ما تجلى خلال حفل عشاء القمة الأوروبية في كوبنهاغن. كما قررت القمة توسيع الاتحاد الأوروبي بضم عشر دول جديدة، من بينها قبرص واليونان ومالطا.[٥٧].

الخاتمة

تماشيًا مع نهج السياسة الكمالية، سعت تركيا إلى الاندماج في الغرب، مما استدعى في كثير من الأحيان اتخاذ إجراءات قسرية للتخلص من الرموز المعاكسة. عملت الحكومات التركية المتعاقبة على إنشاء مؤسسات إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية مستلهمة من النموذج الغربي. وقد التزمت تركيا بالمتطلبات المرتبطة بالأحلاف العسكرية الغربية، حيث انضمت إلى الحلف الأطلسي في نيسان ١٩٥٢، وحلف بغداد في ١٩٥٥، والسنتو في ١٩٥٩، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩ وفي حزيران ١٩٥٩، قدمت تركيا طلبًا للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وتمكنت في عام ١٩٦٣ من توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا. حصلت تركيا على تشجيع من أوروبا لاتخاذ خطوات إضافية تؤهلها للانضمام إلى الجماعة الأوروبية، خاصةً خلال فترة الحرب الباردة، حيث كانت تعتبر الموقع

الجغرافي لتركيا قرب الحدود السوفيتية ذا أهمية أمنية كبيرة وفي هذا الإطار، قامت تركيا بإجراءات قانونية، اقتصادية، وسياسية لتعزيز هويتها الأوروبية، مشيرة إلى أن ٣% من أراضيها تقع في أوروبا و٩٧% في آسيا. اعتبرت تركيا أن هذه الخطوات ستساعدها في تحقيق العضوية الكاملة، حيث رأت نفسها دولة أوروبية. كانت النخبة التركية تعتقد أن استكمال شروط العضوية، سواء الاقتصادية أو الديمقراطية، سيكون ممكنًا مع مرور الوقت ، كما قدمت تركيا طلبًا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية في عام ١٩٨٧، لكن طلبها رُفض. ورغم ذلك، لم تغلق أوروبا الباب أمام انضمامها، مما جعل تركيا تسعى لتوثيق علاقاتها مع العواصم الأوروبية. كانت السياسة الأوروبية تمثل "بابًا نصف مفتوح"، مما دفع تركيا للاستمرار في تعزيز علاقتها مع أوروبا وتنفيذ متطلبات الاتحاد، بينما حاولت الابتعاد عن الدول العربية والإسلامية لتفادي زيادة الدعم لها، مما قد يؤثر سلبًا على "إسرائيل" والمصالح الغربية بشكل عام ، واستمرت عملية التفاوض بشكل غير محدد، مع توقعات بأنها قد تستغرق ما بين عشر إلى خمس عشرة سنة. حققت السياسة التركية تقدمًا ملحوظًا في عام ١٩٩٥ من خلال توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع، بالإضافة إلى تحقيق تطابق في أسعار البضائع التركية والأوروبية، وتسهيل السياسات التفضيلية وتقارب القوانين الجمركية ، كذلك اعتبرت الأوساط الإسلامية في تركيا، وخاصة حزب الرفاه المنحل، أن توقيع هذه الاتفاقية قبل أيام من الانتخابات العامة في كانون الأول ١٩٩٥ كان له أغراض سياسية من الجانبين التركي والأوروبي، حيث استخدمت كوسيلة لدعم الأحزاب العلمانية في مواجهة الحزب الذي حقق الفوز في الانتخابات. في نفس العام، أجرت تركيا تعديلات على مواد حقوق الإنسان، مثل السماح للعمال والموظفين بالمشاركة في العمل السياسي، وخفض سن الانتخاب إلى ١٨ عامًا، وإتاحة الفرصة للمعتقلين للمشاركة في الانتخابات، وزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٣٥٠ إلى ٥٥٠.

ومع ذلك، لم تكن هذه الخطوات كافية في نظر الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا. جاء قرار بروكسل السلبي في كانون الأول ١٩٩٧ ليشكل صدمة كبيرة للأوساط الحكومية التركية، خاصة بعد قبول طلب عضوية جمهورية قبرص. وردت تركيا بغضب، متهمة الاتحاد الأوروبي بأنه تحول إلى "نادٍ مسيحي"، حيث زادت بعض الدول الأوروبية من حدة لهجتها تجاه تركيا، معارضةً انضمامها بسبب اختلافات حضارية وتوتر العلاقات التركية اليونانية وقلة الديمقراطية.

ومع ذلك، قد يحدث اندماج بين الطرفين إذا استطاعت تركيا الاستمرار في تنفيذ إصلاحات في سياستها الداخلية والخارجية، كما أن تنازل الاتحاد الأوروبي عن بعض التحفظات تجاه تركيا قد يسهم في تسهيل انضمامها إلى الاتحاد.

الهوامش

[١] محمد توفيق عبد المجيد العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتصادم في القرن الحادي والعشرين . ط ، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٣ ، ص ٢٦٣

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٦٣.

[٣] صدام مرير الجميلي الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، ط ١ ، دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٣٨

[٤] الجميلي، المصدر السابق، ص ٣٨.

[٥] سمير صارم اليورو ط ١ ، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٩٩٩ ، ص ٧٥

[٦] جون بيندر و سايمون أشروود الاتحاد الأوروبي، تر خالد غريب علي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، ٢٠١٥ ، ص ٢١ – ٢٢.

[٧] حسين بوقارة ، التكامل في العلاقات الدولية، ط١، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص ٨٠.

[٨] جون بيندر و سايمون أشروود المصدر السابق ، ص ٣٦.

[٩] جون بيندر و سايمون أشروود المصدر نفسه، ص ٣٧– ٣٨.

[١٠] حسن نافعة الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٢٠٠٤ ، ط١، ص ٣٠.

[١١] لقمان عمر النعيمي ، تركيا والاتحاد الأوربي، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الامارات ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧، ص١١.

[١٢] النعيمي ، المصدر نفسه ، ص ١٢.

[١٣] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨ ، ص ٣٧–٤٤

[١٤] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل؛ قلق الهوية وصراع الخيارات"، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٩١–٢٩٥

[١٥] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل؛ قلق الهوية وصراع الخيارات، ص ٢٩٦–٢٧٩.

[١٦] النعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٣.

[١٧] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، المصدر السابق ، ص ٤٤ – ٤٧

[18] Çayhane. ve Ateşoğlu GüneyAvrupa'da Yeni Güvenlik Arayışları: NATO-AB-Türkiye, Afa Yay.- Tüses Vakfı, İstanbul, 1996,s.55.

[١٩] ممثلي المفوضية كانوا متمثلين برئيس المفوضية والتر هلستين وو الخارجية السيد فريدون جمال اركون ، ووزير الخارجية بلجيكا السيد بول هنري سباك ، وزير الخارجية الألمانية السيد غيرهارد شرودر وزير الخارجية الفرنسية مورس كوفي دي مورفيل ، ووزير الخارجية الهولندي ورئيس مجلس المجتمع الاقتصادي الأوروبي جوزيف .م. أ. لونز .... للمزيد من التفاصيل ينظر :

TÜRKGYE GLE AVRUPA EKONOMĠK TOPLULUĞU ARASINDA BĠR ORTAKLIK YARATAN ANLAġMA - Türkiye Cumhuriyeti, Dışişleri Bakanlığı yayınları, Ankara, 1969,s3-5.

[٢٠] فريدون جمال إركين : دبلوماسي وسياسي تركي ، ولد في إسطنبول عام ١٨٩٩، ، تخرج من ثانوية غلطة سراي والتحق بكلية الحقوق في جامعة باريس تولى مناصب عديدة منها السكرتير الأول في السفارة التركية في لندن ، وكذلك نائب السفير التركي في برلين ، وشغل منصب مدير علاقات العامة للتجارة ، وكذلك مدير العام للشؤون للعلاقات الاقتصادية والسياسية في وزارة الخارجية ، وكذلك شغل منصب السكرتير العام لوزارة الخارجية للمدة ١٩٤٧ – ١٩٤٨) ، واصبح سفير بلاده في واشنطن للمدة (١٩٤٨ – ١٩٥٥) ، مدريد للمدة (١٩٥٠ – ١٩٥٧) ، وباريس للمدة (١٩٥٧ – ١٩٦٠) ، وكذلك في لندن (١٩٦٠–١٩٦٢) وشغل منصب وزارة الخارجية (١٩٦٣ – ١٩٦٥) واصبح عضوا لمجلس الشيوخ عن الجمهوري (١٩٧٠ – ١٩٧١) توفى ١٩٨٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Türk Siyasi Sahsiyetleri Ansiklopedisi, 2.cilt, İstanbul, 2000,578. (4) TÜRKĠYE GLE AVRUPA EKONOMĠK, age,s.8-10.

[21] Agenda Archive: For a Stronger and Broader Union, European Commission, General Directorate X, CM-07-97-111- EN-C,a nkara Anlaşması ve Katma Protokol Metinleri ve Ekleri, İktisadi Kalkınma Vakfı Yay, İstanbul, 2000, s.33.

[٢٢] إحسان صبري تشاليانجيل : سياسي واديب تركي ولد في ١٩٠٨ بإسطنبول ، اكمل مرحلة الثانوية في اسطنبول التحق بكلية الحقوق بجامعة اسطنبول وبعد تخرجه ١٩٣٢ ، عمل على مستويات مختلفة في المديرية العامة للأمن. تم تكليفه بتنظيم إعدام المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام في المحكمة التي تم إنشاؤها بعد انتهاء انتفاضة الدرسيم عام ١٩٣٧ . واصبح محافظ بورصا عام ١٩٦٠ وكان يمثل أحد الشخصيات البارزة في الحزب الديمقراطي وكان مقرباً من الرئيس جلال بايار وبعد انقلاب ١٩٦٠ القي القبض عليه ١٩٦٠ واطلق سراحه بعد ٦ اشهر وفي واصبح عضوا فعال في حزب العدالة وفي عام ١٩٦٥ شغل منصب وزارة العمل سنة ١٩٦٥ شغل منصب وزير الخارجية واستقال من منصبه بسبب الانقلاب عام ١٩٧١الا انه رجع الى وزارة الخارجية في عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٧ وفي عام ١٩٧٩ ، تم انتخابه رئيسًا لمجلس الشيوخ الجمهوري. وفي ١٩٨٠ ، بعد الانقلاب العسكري ولأجل سد الفراغ الدستوري شغل منصب الرئيس الجمهورية وفي عام ١٩٨٣ و بعد قرار مجلس الأمن القومي السماح بإنشاء أحزاب سياسية انظم تشاليانجيل الى حزب تركيا العظمى (BP) ، الا انه تشرين الثاني من عام ١٩٩٠ أعلن اعتزله العمل السياسي توفي في انقرة عام ١٩٩٣ ، ينظر :

Recep Albayrak, "Simav Çerkezleri" 18 Nisan 2013 tarihinde Archive.is sitesinde arşivlendi, T.C. Simav Kaymakamlığı, .June 19, 2012,s89.

[٢٣] وممثلو المفوضية الأوربية : كانوا وزير الخارجية بلجيكا. بيار هارمل ، والمانيا والتر شيل ، وفرنسا، موريس شومان، وكيل وزارة الخارجية الايطالية ماريو بيديني ، صاحب السمو الملكي دوق لوكسمبورغ غاستون ثورن ، وزير الخارجية الهولندا جي ام ليسن، ورئيس مفوضية الجماعات الأوروبية فرانكو ماريا ملفاتي ، ونائبه والترشيل : ينظر :

Agenda Archive: nkara Anlaşması ve Katma Protokol Age,s.56.

[24] Agenda Archive: nkara Anlaşması ve Katma Protokol Agm,s.57-60.

[25] Kabaalioğlu, H. "Turkey and the European Union-Converging or, Drifting Apart?", Marmara Journal of European Studies, 1999. 7(1-2), 109-165.

[26] Manisalı, E. Türkiye Avrupa İlişkileri, Çağdaş Yay, İstanbul,1998,s.50.

[27] Barchard, D. Turkey and the European Union, Centre for European Reform,London. 1998, p.45.
[28] Barchard,lbid,p.46-50.
[29] Barchard, Ibid,p.51-54.
[30] Barchard, Ibid, p.55.
[31] Arıkan, Harun, Turkey and the EU: An Awkward Candidate for EU Membership?, Ashgate Publishing,
istanbul, 2003, p.82.
[٣٢] تجدر الاشارة الا انه مثلت المؤسسة العسكرية التركية المؤسسة الاكثر تنظيماً والاكثر استمرارية في المجتمع التركي وكانت لها تأثيرها في السياسة والحياة اليومية التركية ، ففي المجتمع التركي يتردد دائما السؤال الاتي) ماذا يقول الجيش (؟) للدلالة لقول الفصل كان للمؤسسة العسكرية ، حتى انها في انقلاب فرضت البند الخامس عشر الذي أقحم في دستور ١٩٨٢م والذي أعطاهم حق حصانة .. الأمر الذي كان له تأثيره على مشهد السياسة الخارجية التركية كون ان تركيا دولة تفقد الى الديمقراطية في العمل السياسي وان المؤسسة العسكرية هي المهيمنة على الحياة السياسية في تركيا .. للمزيد من التفاصيل : ينظر احمد مشعان النجم، مكانة تركيا الدولية في الدراسات ، دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية ، دار الامجد للتوزيع والنشر ، عمان ، ٢٠١٧
[33] Arıkan,,Ibid,p.83-84.
[34] Eybey, Ali, Turkey and The European Union Relations: A Historical Assessment, Ankara Avrupa Çalışmaları (2004), Dergisi, (4:1), s.19-38.
[35] Eybey, Ali,agm,s.39-40.
[36] Eybey, Ali,agm,s.40-41.
[٣٧] وتجدر الاشارة الى ان العلاقات التركية – الامريكية توثقت بشكل اكبر في عهد اوزال حتى انه في عام ١٩٨٧م تم تجديد الاتفاقية التعاون العسكري والاقتصادي بين الطرفين حتى عام ١٩٩٠م . ينظر: ابراهيم خليل احمد واخرون ، تاريخ تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨، ص ٢٣٦–٢٣٧.
[38] International Herald Tribune, March 4,1983,p.2
[39] Çalış, Şaban, H Türkiye-Avrupa Birliği İlişkileri: Kimlik Arayışı, Politik Aktörler ve Değişim, Ankara: Nobel Yayin Dagitim, 4th Edition. (2008).5.66.
[40] Calls, Saban,agm,s.67-68.
[41] Çalış, Şaban,agm,s.69-70.
[42] zmirli, Resul, Ramazan Gökbunar and Buğra Özer "Dönüşümcü Bir Lider Olarak Turgut Özal", Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi,,2014,42,s. 245-256
[43] zmirli, Resul, Ramazan Gökbunar and Buğra Özer,s.257.
[44] zmirli, Resul, Ramazan Gökbunar and Buğra Özer,s,258.
[45] Karabulut, Umut "Anavatan Partisi İktidarı'nın İlk Yıllarında Türkiye-Avrupa Ekonomik Topluluğu (AET) İlişkileri ve Türkiye'nin AET'ye Tam Üyelik Başvurusu", ÇTTAD, (6:14), 2007, s. 138-143.
[٤٦] مما تجدر الاشارة اليه ان بعد انقلاب عام ١٩٨٠ والتي خاضت الحكومة حرباً مريرة مع المقاتلين الكورد، واتخذت الحكومة عددا من القرارات في محاولة منها لإدماجهم بالمجتمع التركي ن ، من بين هذه القرارات: منع استخدام اللغة الكردية في مؤسسات الدولة، تغيير أسماء القرى والبلدات الكردية إلى أسماء تركية، وحل الأحزاب ذات التوجه الكردي. كما تم فرض عقوبات بالسجن لمدة لا تقل عن ٥ سنوات على من ينتهك هذه القوانين ، بالإضافة إلى ذلك، لا يعترف الدستور التركي بالوجود السياسي للقوميات داخل البلاد. وتتهم أدبيات المعارضة

الكردية الحكومة التركية بتهجير أعداد كبيرة من الأكراد من مناطقهم وتدمير قراهم. على سبيل المثال، في مارس ١٩٨١، سُجن شرف الدين ألصي، الوزير في حكومة بولند أجويد، لمدة ثلاث سنوات لأنه أعلن عن انتمائه الكردي. للمزيد من التفاصيل ، ينظر :
عقيل محفوظ سعيد ، تركيا والاكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟ المركز العربي للدراسات والنشر ، الدوحة ، ٢٠١٢م

[47] Kurt, Veysel "Özal'ın Dış Politikası: Uluslararası Siyaset, Değişim ve Süreklilik. Ankara,2018,s.66.

[48] Kurt, Veysel,agm,s.67-69.

[٤٩] ان انتهاء الحر الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وما كان يعنيه ذلك ضعف في مركز تركيا في الاستراتيجية الغربية لذا كان يمثل مدخلا مهما لأحياء تركيا المصالح التركية في اقليم البلقان ، لذلك عقدت اتفاقية في ١٩٩٢ مع البانيا للتعاون العسكري بين الطرفين وعقدت مثيلتها مع مقدونيا في عام ١٩٩٥ وكذلك قامت تركيا بتحسين علاقتها مع بلغاريا والتي كانت قد ساءت بشكل كبير من عام ١٩٧٩ بسبب إجبار بلغاريا حوالي ٨٠٠ ألف تركي بلغاري على تغيير أسمائهم، وقد هاجر حوالي ٣٢٠ ألفاً منهم إلى تركيا. لكن البرلمان البلغاري أجاز في سنة ١٩٨٩ للأتراك استعادة أسمائهم الأصلية وعاد التعايش السلمي بين المسلمين و البلغار ، وكانت تركيا ايضا تهدف من وراء هذه السياسة النشطة لها في البلقان من اجل الحد من النفوذ اليوناني المدعوم بروسيا، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Lano- Lesser, Greece's New Geoplitics, RAND, coroporation, press, santa monica, 2001, p.67.

[50] Hill William, Türk Dış Politikası 1774-2000, (Bettik Demir tarafından çevrilmiştir), İstanbul: Mozaik Yayınları,2003,s.70

[٥١] هانيش كرامر "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان" ، الرياض، ٢٠٠١، ص ٣١٤- ٣١٥

[٥٢] لقمان النعيمي، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

[٥٣] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول المصدر السابق ،ص٥٥.

[٥٤] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

[٥٥] لقمان النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٧٩-٨٠.

[٥٦] خليل ابراهيم الطيار ، بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الدراسات الاستراتيجية الامارات ، العدد ٩٩ ، ط ، ابوظبي، ٢٠٠٤ ص ١١١.

[٥٧] لقمان النعالاتحاديمي ، المصدر السابق ، ص ٩٠-٩٤.

قائمة المصادر

اولاً الوثائق المنشورة :

1. TÜRKİYE ĠLE AVRUPA EKONOMĠK TOPLULUĞU ARASINDA BĠR ORTAKLIK YARATAN ANLAġMA - Türkiye Cumhuriyeti, Dışişleri Bakanlığı yayınları, Ankara, 1969.
2. Agenda Archive: For a Stronger and Broader Union, European Commission, General Directorate X, CM- 07-97-111-EN-C,a nkara Anlaşması ve Katma Protokol Metinleri ve Ekleri, İktisadi Kalkınma Vakfı Yay, .istanbul, 2000,
3. Recep Albayrak, "Simav Çerkezleri" 18 Nisan 2013 tarihinde Archive.is sitesinde arşivlendi, T.C. Simav Kaymakamlığı, June 19

2012.
4. Muhammad Tawfiq Abdul Majeed, Globalization and Economic Blocs: A Problem of Contradiction or Collision in the Twenty-First Century. 1st ed., Dar Al Fikr Al Jami'i, Egypt, 2013.
5. Sadam Marir Al-Jumaili, The European Union and its Role in the New World Order, 1st ed., Dar Al Manhal Al Lubnani, Lebanon, 2009.
6. Hassan Nafaa, The European Union and the Lessons Learned in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
7. Samir Sareem, The Euro, 1st ed., Dar Al Fikr Al Mu'aser, Lebanon, 2nd ed., 1999.
8. John Binder and Simon Usherwood, The European Union, translated by Khaled Gharib Ali, 1st ed., Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2015.
9. Hussein Boukara, Integration in International Relations, 1st ed., Dar Houma, Algeria, 2008.
10. Luqman Omar Al-Naimi, Turkey and the European Union, Center for Strategic Studies, UAE, Abu Dhabi, 2007.
11. Muhammad Nour El-Din, Turkey the Confused Republic, Approaches to Religion, Politics and Foreign Relations, Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut, 1998.
12. Muhammad Nour El-Din, Turkey in the Changing Era; Identity Anxiety and the Conflict of Choices, Riad Al-Rayyes Books and Publishing, Beirut 1997.

13. Ibrahim Khalil Ahmed and others, History of Contemporary Turkey, Center for Turkish Studies, University of Mosul, 1988.

14. Ahmed Mishaan Al-Najm, Turkey's International Position in Studies, A Study in Regional and International Balances, Dar Amjad for Distribution and Publishing, Amman, 2017.

15. Aqil Mahfouz Saeed, Turkey and the Kurds: How does Turkey deal with the Kurdish issue? Arab Center for Studies and Publishing, Doha, 2012.

16. Khalil Ibrahim Al-Tayyar, Between Secularism and Islam in Turkey, Center for Strategic Studies, Emirates, Issue 99. 1st ed., Abu Dhabi, 2004.

ثانياً / المراجع باللغة العربية :

١- محمد توفيق عبد المجيد العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتصادم في القرن الحادي و العشرين . ط ١ ، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٣.

٢- صدام مرير الجميلي الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، ط ١ ، دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠٠٩.

٣- حسن نافعة ، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٢٠٠٤ .

٤- سمير صارم اليورو ط ١ ، دار الفكر المعاصر ، لبنان، ط ٢ ، ١٩٩٩.
٥- جون بيندر و سايمون أشروود الاتحاد الأوروبي، تر خالد غريب علي، ط ١ ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥ .
٦- حسين بوقارة ، التكامل في العلاقات الدولية، ط١، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٨.
٧- لقمان عمر النعيمي ، تركيا والاتحاد الأوربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الامارات ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧.
٨- ومحمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.
٩- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل؛ قلق الهوية وصراع الخيارات"، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٧.
١٠- ابراهيم خليل احمد واخرون ، تاريخ تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨.
١١ - احمد مشعان النجم، مكانة تركيا الدولية في الدراسات ، دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية ، دار أمجد للتوزيع والنشر ، عمان ، ٢٠١٧.
١٢ - عقيل محفوظ سعيد ، تركيا والاكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟ المركز العربي للدراسات والنشر ، الدوحة ، ٢٠١٢.
١٣ - خليل ابراهيم الطيار ، بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الدراسات الاستراتيجية الامارات ، العدد ٩٩. ط١ ، ابوظبي، ٢٠٠٤.

ثالثا / المراجع المعربة والمترجمة الى العربية

١- هانيش كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.

رابعاً /المراجع الاجنبية:

1-Barchard, D. Turkey and the European Union, Centre for European Reform,London. 1998.
2- Lano- Lesser, Greece's New Geoplitics, RAND, coroporation, press, santa monica, 2001.
3-Çayhane. ve Ateşoğlu GüneyAvrupa'da Yeni Güvenlik Arayışları: NATO-AB-Türkiye, Afa Yay.- Tüses .Vakfı, İstanbul, 1996.
4-Kabaalioğlu, H. "Turkey and the European Union-Converging or, Drifting Apart?", Marmara Journal of European Studies, 1999.
5-Manisalı, E. Türkiye Avrupa İlişkileri, Çağdaş Yay., İstanbul, 1998.
9- Arıkan, Harun, Turkey and the EU: An Awkward Candidate for EU Membership?, Ashgate Publishing, İstanbul,2003.
10-Eybey, Ali "Turkey and The European Union Relations: A Historical Assessment", Ankara Avrupa Çalışmaları 2004
11-Hill William, Türk Dış Politikası 1774-2000, (Bettik Demir tarafından çevrilmiştir), İstanbul: Mozaik Yayınları, 2003,
12- Karabulut, Umut "Anavatan Partisi İktidarı'nın İlk Yıllarında Türkiye-Avrupa Ekonomik Topluluğu (AET) İlişkileri ve Türkiye'nin AET'ye Tam Üyelik Başvurusu", ÇTTAD, (6:14), 2007,
13-Kurt, Veysel "Özal'ın Dış Politikası: Uluslararası Siyaset, Değişim ve Süreklilik. Ankara, 2018

خامساً / المجلات والصحف

1- zmirli, Resul, Ramazan Gökbunar and Buğra Özer "Dönüşümcü Bir Lider Olarak Turgut Özal", Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi,,2014.

سادساً الموسوعات:

1-Türk Siyasi Şahsiyetleri Ansiklopedisi, 2. Bölüm, İstanbul, 2000.

References

Mohamed Tawfiq Abdel Majid, *Globalization and Economic Blocs: A Problem of Contradiction or Collision in the 21st Century*, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Egypt, 2013.

1.Saddam Mareer Al-Jamili, *The European Union and Its Role in the New Global Order*, 1st edition, Dar Al-Manhal Al-Lubnani, Lebanon, 2009.

2.Hassan Nafaa, *The European Union and the Lessons Learned Arabically*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.

3.Samir Sarim, *The Euro*, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Lebanon, 2nd edition, 1999.

4.John Bender and Simon Ashwood, *The European Union*, translated by Khalid Gharib Ali, 1st edition, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2015.

5.Hussein Boukara, *Integration in International Relations*, 1st edition, Dar Houma, Algeria, 2008.

6.Luqman Omar Al-Nuaimi, *Turkey and the European Union*, Center for Strategic Studies, UAE, Abu Dhabi, 2007.

7.Muhammad Nour Al-Din, *Turkey: The Confused Republic: Approaches to Religion, Politics, and Foreign Relations*, Center for Strategic Studies and Research Documentation, Beirut, 1998.

8.Muhammad Nour Al-Din, *Turkey in a Transformative Era: Identity Anxiety and Choices Conflict*, Riyad Al-Rayyes for Books and Publishing, Beirut, 1997.

9.Ibrahim Khalil Ahmed et al., *The History of Contemporary Turkey*, Center for Turkish Studies, University of Mosul, 1988.

10.Ahmed Mashaan Al-Najm, *Turkey's International Position in Studies: A Study of Regional and International Balances*, Dar Amjad for Distribution and Publishing, Amman, 2017.

11.Aqeel Mahfouz Said, *Turkey and the Kurds: How Does Turkey Deal with the Kurdish Issue?*, Arab Center for Studies and Publishing, Doha, 2012.

12.Khalil Ibrahim Al-Tayyir, *Between Secularism and Islam in Turkey*, Center for Strategic Studies, UAE, No. 99, 1st edition, Abu Dhabi, 2004.

Translated and Adapted References

1. Hanish Kramer, *Changing Turkey Seeks a New Garment*, translated by Fadel Jatkar, Obaikan Library, Riyadh, 2001.